الشّيعة ولبنان بعد الاستقلال
التّهميش السّياسيّ والاجتماعيّ والأمنيّ (1943م - 1959م)

طليع حمدان *

مقدّمة

يعكس الواقع التّاريخيّ للوجود الشّيعيّ اللّبنانيّ كمًّا هائلًا من التّحدِّيات والاضطهاد والتّهميش الذي عاناه الشّيعة اللّبنانيّون على امتدادِ العصور الوسيطة والحديثة المختلفة. وعلى الرّغم من ذلك، استطاعوا الحفاظ على هُويَّة ثقافيّة ودينيّة خاصَّة، ساعدتهم في سعيهم الدّائب لكَسْر التّهميش والحرمان، وامتلاك أسباب القوّة وصنع التّحوُّل المنشود، خصوصًا في المئة سنة الأخيرة.

تستعرض هذه الدراسة أهمّ التّحدّيات التي واجهها الشّيعة في لبنان ما بين 1943م ـ 2005م، وما نتج عنها من تحوُّلاتٍ أساسيَّة، سنقوم بتتبُّعها وتقسيمها إلى ثلاث حلقات بحثيَّة؛ تكون الأولى فيها هي هذه الدّراسة الممتدَّة من العام 1943م إلى 1959م؛ لرسم صورة علميَّة دقيقة عن واقعِ التّشيُّع في لبنان ومساره التّاريخيّ وأهمّ محطّاته التي ينبغي التّأمُّل فيها عن كثَب، خلال الخمسين سنة الأخيرة.

* أستاذ التّاريخ في جامعة المعارف-لبنان.

إنَّ الإشكاليَّة الرَّئيسة التي تطرحها هذه الدّارسة، هي حول ماهيَّة العوامل التي ساهمت في نهضة التّشيُّع اللّبنانيّ بعد الاستقلال، وأبرز المحطَّات التي ساهمت في تشكُّل الشّيعة السّياسيّ والاجتماعيّ، ولا سيَّما بعد نيل لبنان استقلاله السّياسيّ في العام 1943م، وسعي الشّيعة بقوَّة إلى إزالة تهميشهم المتعمَّد على المستويات السّياسيّة والاجتماعيّة والأمنيّة، ومن ثمَّ الارتقاء بدورهم إلى مصافّ التّأثير بعدما ركنوا لقرون عدَّة في دائرة التّهميش والاستتباع.

إنَّ تحليلًا موضوعيًّا للمسار التّاريخيّ الذي سَلَكَهُ الشّيعة اللّبنانيّون في الخمسين سنة الأخيرة، يقتضي التّوقّف عند أبرز المحطَّات المفصليَّة وتحدِّياتها، ولا سيَّما تلك التّحدِّيات الفارقة التي تركت ندوبًا عميقة، وأثَّرت في الجغرافيا السّياسيّة والدّيموغرافيا اللّبنانيّة على السّواء، وصنعت تحوُّلات سلبيّة أو إيجابيّة على أرض الواقع، إضافةً إلى أبرز الأحداث التي واكبت النّهضة الشّيعيّة المعاصرة منذ الاستقلال، وصولًا إلى خروج آخر جنديّ سوريّ في نيسان 2005م.

ثمّة مراحل تاريخيَّة ثلاثة تُحتِّم علينا قراءة مشهد تطوُّر الواقع الشّيعيّ اللّبنانيّ، وأبرز التّحدِّيات التي تعرَّض لها في تاريخه الحديث والمعاصر:

1 ـ مرحلة التّهميش السّياسيّ والاجتماعيّ والأمنيّ (1943م ـ 1959م)؛ والتي تفترض أنَّ الشّيعة كانوا طائفة مغلوبٌ على أمرها، هامشيَّة في السّياسة والإدارة والأمن، ومناطقها تعاني حرمانًا على مستوى البُنَى التّحتيَّة الضّروريّة للحياة الكريمة، اقتصاديًّا واجتماعيًّا.

2 ـ مرحلة التّحوُّلات الفارقة (1960م ـ 1990م)؛ والتي يُفترض أنَّها شهدت تحوُّلات عميقة في البنيَة السّياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة، نتيجة عوامل تتَّصل بالبنيَة السّياسيّة والاجتماعيّة التي عرفت اهتزازًا كبيرًا في بنيَتها التّقليديّة وصولًا إلى سقوطها، إذ ساهم في بروزها حراك الإمام الصّدر الاجتماعيّ والسّياسيّ منذ بداية السّتّينيَّات إلى جانب مجموعة من العلماء الذين تبنّوا الإسلام الحركيّ، يليه انتصار الثّورة الإسلاميّة في إيران في أواخر السّبعينيَّات، وما تلاه من انطلاقة المقاومة الإسلاميَّة في لبنان في النّصف الأوَّل من الثّمانينيَّات، الأمر الذي طبع تلك المرحلة بتحوُّلات عميقة ووَثَبات فارقة.

3 ـ مرحلة التّثبُّت والاقتدار (1991م ـ 2005م)؛ والتي تفترض أنَّ الشّيعة حقَّقوا فيها الثّبات السّياسيّ العامّ، وأضحوا شركاء في بنيَة النّظام اللّبنانيّ السّياسيّة، وشركاء

أساسيِّين في القرارات الكبرى، فضلًا عن تحقيقهم انتصارًا تاريخيًّا على إسرائيل بعد أنْ خرجت مدحورة من الجنوب اللّبنانيّ بعد سنوات طوال من الاعتداءات والمقاومة، الأمر الذي منح الشّيعة اللّبنانيّين مصداقيَّة وقوَّة، تجاوزتا في تأثيرهما الجغرافيا اللّبنانيّة، في ظلِّ تطوُّرٍ كبير في البنيَة الاجتماعيّة والاقتصاديّة، انتفَت على أثره صفة «الطّائفة المحرومة» عنهم، بعدما لازمتهم عقودًا وسنوات طويلة.

في هذا البحث سنصبّ تركيزنا على المرحلة الأولى؛ مرحلة التّهميش السّياسيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ والأمنيّ، على أنْ نتناول المباحث الأخرى في دراسات لاحقة، بإذن الله.

الشّيعة اللّبنانيّون في ظلِّ الاستقلال (1943م - 1959م)

حاول الشّيعة في لبنان أن يحجزوا مكانًا متقدِّمًا في التّركيبة السّياسيّة والاجتماعيّة اللّبنانيّة، والتّأثير على مجرياتها في ذلك الحين، بما يضمن لهم مكانتهم كونهم ثالث أكبر طائفة في لبنان، بعد استقلال العام 1943م ـ اعتمادًا على آخر إحصاء شامل للعام 1932م ـ، ويعوّض ما حُرموا منه من حقوق سياسيّة وإداريّة وتنمية مناطقيّة في ظلِّ الانتداب الفرنسيّ، ولا سيَّما بعد اتِّساع الهوّة التّنمويّة بينهم وبين الطّوائف الأخرى، وصدارة الموارنة والسُنَّة لقيادة العمل الوطنيّ والسّياسيّ، من خلال الأحزاب المتصارعة والكتل النّيابيّة المنقسمة بين الدّستوريّين بزعامة بشارة الخوري وحلفائه مِنَ المسيحيّين والمسلمين والكتلويِّين الإدِّيّين بزعامة إميل إدّه وحلفائه من المسيحيّين والمسلمين.

غيّرت مسارات الحرب العالميّة الثانيّة في المشرق العربيّ موازين القوى لمصلحة بريطانيا والولايات المتّحدة الأميركيّة، خصوصًا بعد هزيمة الألمان في «معركة العلمَيْن» في خريف العام 1942م، ما زاد في النّفوذ البريطانيّ على حساب النّفوذ الفرنسيّ في الشّرق (سوريا ولبنان)[1]، وبدأت تظهر للعيان معالم قسمة سياسيّة في

1- أدّى وقوع فرنسا تحت الاحتلال الألمانيّ في الحرب العالميّة الثّانية، إلى انقسام الفرنسيِّين بين تيّارين داخليَّين: حكومة موالية للألمان في العاصمة باريس، وحكومة معارضة تعيش في المنفى مقرّها لندن؛ فأنتج ذلك ضعفًا بيِّنًا في سياسة فرنسا الخارجيّة لمصلحة النّفوذ البريطانيّ المتزايد، ضمن نطاق مستعمراتها ومناطق نفوذها في المشرق العربيّ، بعد أنْ سيطرت الحكومة الموالية للألمان عليها. لذلك؛ جهدت حكومة فرنسا الحُرَّة بقيادة «شارل ديغول» (Charles de Gaulle) إلى استمالة الشَّعبين اللّبنانيّ والسّوريّ بوعود استقلاليَّة ←

لبنـان مغايـرة لمـا سـبقها، برعايـة بريطانيّـة، طرفَاهـا الرَّئيسَـان: بشـارة الخـوري زعيـم الحـزب الدّسـتوريّ مـن الجهـة المسـيحيّة، وريـاض الصّلـح الزّعيـم السُّـنِّيّ ذو الخلفيّـة القوميّـة والهـوى الإنكليـزيّ، بعـد صيـرورة بيـروت مقـرًّا للجنـرال السِّـير «إدوارد سـبيرز» (Edward Spears) الوزيـر الإنكليـزيّ المفـوّض في لبنـان وسـوريا، الـذي عمـل بقوّة على إيجـاد توافـق مسيحيّ-إسـلاميّ وسـطيّ، مسـتغلًا التّسـويف الفرنسـيّ بعـد وعـد الجنـرال «جـورج كاتـرو» (Georges Catroux) بـ«الاسـتقلال». ومـا إنْ حلَّ ربيـع العـام 1942م، حتَّـى حصـل التّفاهـم بيـن الدّسـتوريِّين وكبـار القـادة المسـلمين على نقطـة التقـاء تضـع حـدًّا للصّـراع بينهمـا حـول هُويَّـة لبنـان وخياراتـه، وهـو مـا سيُعرف في مـا بعـد بالميثـاق الوطنـيّ.

كان أوّل تجلِّيـات التّفاهـم تصريـح بشـارة الخـوري عـن سياسـة حزبـه وكتلتـه الدّسـتوريّة في مسـتقبل العلاقـة بيـن لبنـان والعـرب، في أثنـاء زيارتـه لمصـر في حزيران 1942م، واجتماعـه مـع جميـل مـردم بيـك ـ أحـد زعمـاء الكتلـة الوطنيّـة السّـوريَّة ـ في منـزل مصطفـى النّحَّـاس، رئيـس وزراء مصـر آنـذاك، قائـلًا: «إنَّ لبنـان يريـد اسـتقلاله التّـامّ ضمـن حـدوده الحاضـرة، وإنَّنـا نريـد التّعـاون مـع الـدّول العربيَّـة إلـى أقصـى حـدٍّ علـى هـذا الأسـاس»[1]. ثـمّ جـاء اجتمـاع «عاليـه»، فـي صيـف 1943م، بيـن بشـارة الخـوري ورياض الصّلـح عـن وجـوب «التّفاهـم المسيحيّ-الإسـلاميّ في لبنـان»، وقـد

← (وعـد الجنـرال كاتـرو 1941م). ثُـمَّ عملـت فرنسـا، بعـد اسـتعادة تلـك المناطق، على تسـويف تلـك الوعـود والالتفـاف عليهـا، وقـد ظهـر ذلـك بشـكل واضـح فـي كلمـة الجنـرال ديغـول، فـي 28 آب 1941م فـي نـادي الاتّحـاد الفرنسـيّ؛ إذ أقـرّ فيهـا أنّ «شـروط الحـرب القاسـية لا تسـمح، فـي الواقـع، لبلـدان المشـرق النّاشـئة أنْ تُمـارس الآن اللّعبـة الطّبيعيّـة لمؤسّسـاتها الدِّيموقراطيّـة.. فليـس مـن الإنصـاف، ولا حتَّـى بالإمـكان -إلَّا فـي ظـروف نـادرة جـدًّا واسـتثنائيَّة جـدًّا-، أن يُصـار إلـى اعتمـاد الاستشـارات الشّـعبيّة».

ذلـك كلّـه، أثـار حفيظـة اللّبنانيّيـن وانطلقـت الشّـرارة الأولـى مـن بكركـي فـي 24 كانـون الأوّل 1941م، بعـد أنْ ألقـى البطريـرك أنطـوان عريضـة خطبـة شَـدَّد فيهـا: «نريـد اسـتقلالًا ناجـزًا يطابـق رغبـات الشّـعب اللّبنانـيّ، مضمونًـا مِـنَ الـدّول التـي سَـعَتْ بإعلانـه، مبنيًّـا علـى العـدل فـي الأحـكام ونفـي الظّلـم والعـدل فـي توزيـع المناصـب والمنافـع.. نريـد اسـتقلالًا مخدومًـا بحكومـة تَنْتَقـي أشـخاصًا صالحيـن لا زُنـاة، ولا سَـكِّيرين، ولا مُقامِريـن، ولا طَمَّاعيـن.. نريـد اسـتقلالًا مبنيًّـا علـى المسـاواة بالحقـوق؛ تأخـذ كلّ طائفـة فيـه حقوقهـا بنسـبة أهمِّيَّتهـا...». إدمون ربّاط، التّكوين التّاريخي للبنان السّياسيّ والدّستوريّ، ج2، ص 726-725، 730-729.

1- بشارة الخوري، حقائق لبنانيّة، ج1، ص 245.

وصفه بشارة الخوري في مقابلته مع يوسف إبراهيم يزبك في العام 1960م، بأنَّه استمرَّ «وقتًا طويلًا بتعقّل وصراحة وبلا خبث ولا كذب.. ثُمَّ افترقا وهما على اتِّفاقٍ نبيل. سَجَّل التّاريخ أنَّه أعظم صفحة في حياة لبنان.. ألَا وهو التّعهُّد المسلم والمسيحيّ على بناءِ لبنان مستقلٍّ، حُرٍّ، وطنًا لجميع ساكنيه»[1].

أدَّت بريطانيا دورًا كبيرًا في التّمهيد للتّقارب بين الوسطيِّين (المسلمين والمسيحيّين)، وفي السّعي إلى إجراء انتخابات نيابيَّة وعودة الحياة الدّستوريّة في لبنان وسوريا، لإيجاد طبقة سياسيَّة منسجمة مع تغيُّرِ موازين القوى الدّوليّة. وهذا ما يُفسِّر دفع الجنرال «سبيرز» البلاد نحو انتخابات نيابيَّة جديدة، على الرّغم من مماطلة الجنرال «كاترو»، ولا سيَّما بعد الإعلان الفرنسيّ «الشَّكليّ» لاستقلال سوريا ولبنان، ومسارعة بريطانيا إلى إعلان اعترافها باستقلال البلدَين[2]، وضغطها باتّجاه إجراء الانتخابات النّيابيّة التي جرت على مرحلتَين، في أواخر صيف 1943م.

جاءت التّحالفات النّيابيَّة في أوساط المسلمين والمسيحيِّين؛ لتؤمِّن الاتّجاه التّوافقيّ والفوز بأكثريَّة من الدّستوريِّين وأصدقائهم على حساب خصومهم من الكتْلَويِّين؛ فتحالف رياض الصّلح وصائب سلام وعبد الله اليافي وعبد الحميد كرامي زعيم طرابلس مع الزّعماء الشّيعة أحمد الأسعد وصبري حمادي وعادل عسيران؛ ليؤمِّن لهم مع حلفائهم: بشارة الخوري وكميل شمعون (الموارنة)، وهنري

1- بشارة الخوري، حقائق لبنانيّة، ج 1، ص 264.
انظر أيضًا: يوسف إبراهيم يزبك، مقابلة أجراها يوسف إبراهيم يزبك مع الرّئيس بشارة الخوري، مجلَّة الأسبوع العربيّ البيروتيّة، العدد(66)، تاريخ 12 أيلول 1960م.
للتّوسّع حول الميثاق الوطنيّ، انظر: إدمون ربّاط، التّكوين التّاريخيّ للبنان السّياسيّ والدّستوريّ، ج2، مرجع سابق، ص 825-848.

2- أصدر الجنرال «كاترو» نداء إلى اللّبنانيّين والسوريّين وَعَدَهم فيه بمنحهم الاستقلال في حال وقفوا إلى جانب الإنكليز وقوّات فرنسا الحُرَّة في مسعاها لطرد القوّات الفرنسيَّة الموالِيَة للألمان في سوريا ولبنان في 8 حزيران 1941م.
انظر: صحيفة المقطّم، القاهرة، العدد (16203)، الصّادر مساء يوم الأحد 8 حزيران 1941م.
لكنّ السّلطات الفرنسيَّة الحُرَّة، بعد إعادة السّيطرة على لبنان وسوريا على لسان الجنرال «كاترو» (المندوب السّاميّ العامّ)، أعلنت استقلال سوريا رسميًّا في 27 أيلول واستقلال لبنان في 26 تشرين الثّاني 1941م، ولكنَّه كان إعلانًا اسميًّا خاليًا من أيِّ مضمون استقلاليّ حقيقيّ، بعد أن احتفظ الفرنسيّون بكامل سلطاتهم وامتيازاتهم ووجودهم العسكريّ بحجَّة الحرب.

فرعون وحبيب أبو شهلا (أرثوذكس)، وسليم تَقْلا (كاثوليك)، ومِنَ الدّروز كمال جنبلاط، أغلبيَّة برلمانيَّة في الانتخاباتِ البرلمانيَّةِ التي جَرَتْ على دورتَيْن في 29 آب و4 أيلول 1943م، وسمحت لهم بالسَّيطرة على رئاسة الجمهوريَّة والحكومة والمجلس النّيابيّ، والتّمهيد للتَّعديلات الدّستوريَّة وإعلان الاستقلال.

لقد عكس الميثاق الوطنيّ الشّفهيّ، بين بشارة الخوري ورياض الصّلح، الوجهة السّياسيّة والثّقافيَّة التي اختار اللّبنانيّون سلوكها في طريقهم إلى بناءِ الدّولة الجديدة[1]، مستفيدين من تراخي القبضة الفرنسيَّة المُحْكَمة على لبنان؛ ما دفع عددًا من السّياسيّين اللّبنانيّين والسّوريّين، بمَنْ فيهم السّاسة الشّيعيّون الذين أصبحوا يُشكّلون جزءًا مِنَ الانقسام اللّبنانيّ، إلى إعادة تموضعهم السّياسيّ بين معسكرَين سياسيَّين: الدّستوريِّين بقيادة بشارة الخوري وكميل شمعون ورياض الصّلح، والكتْلَويِّين الإدِّيِّين بقيادة إميل إدِّه وخير الدّين الأحدب ويوسف الزّين.

مَثَّل الميثاق الـ«كلمة السّواء» اللّبنانيّة بين طرفَين كانا يَشدّان الواقع المحلِّيّ على طرفَيّ نقيض[2]، مُبرزًا فلسفةً للتّعايش بين الطّوائف على خطٍّ دقيق يُوازن ما بين الدّاخل والخارج؛ لكونه أفضل الخيارات الممكنة لحلِّ مشكلة الهُويَّة الوطنيّة[3]،

1- لم يكن الميثاق الوطنيّ مُعبِّرًا عن تسوية بين الطّوائف برعاية إنكليزيَّة فحسب؛ بل كان تسوية إيديولوجيَّة بخلفيَّة اقتصاديَّة، تعكس توافق البرجوازيَّتين المسيحيَّة والمسلمة، وتُرضي الطّبقة الحاكمة بغالبيَّة مكوِّناتها الإقطاعيَّة والإداريَّة والكهنوتيَّة. انظر:
Corm G., Contribution à l'étude des sociétés multiconfessionnelles, p. 277.

2- لم يكن الميثاق الوطنيّ مُعبِّرًا عن تسوية بين الطّوائف برعاية إنكليزيَّة فحسب؛ بل كان تسوية إيديولوجيَّة بخلفيَّة اقتصاديَّة، تعكس توافق البرجوازيَّتين المسيحيَّة والمسلمة، وتُرضي الطّبقة الحاكمة بغالبيَّة مكوِّناتها الإقطاعيَّة والإداريَّة والكهنوتيَّة. انظر:
Ibid.

3- «وكان الهدف منه إيجاد صيغة للتّلاقي بين الطّوائف اللّبنانيّة ولو على السّلبيَّة، ما دامت ظروف التّوحُّد المباشر على الإيجابيَّة غير متوافرة. لقد كان الاستقلال في لبنان استقلالًا برأسَين وبطرحَين متباينَيْن ومتقاربَيْن في آنٍ معًا. فلم يكن استقلالًا كلاسيكيًّا يتمحوَرْ حول النّزاع مع المستعمر، كما هي الحال في معظم دول العالم الثّالث؛ بل كان ثمّة أيضًا اختلاف داخليّ بين الطّوائف في مفهومها لمضامين الاستقلال. وهذا الواقع عكس قراءتَين مختلفتَين -واحدة مارونيَّة (لبنانيَّة)، وأخرى سُنِّيَّة (عربيَّة)- للبنان ما بعد 1920م، سواء قبل الاستقلال أو بعده».
فريد الخازن، الميثاق الوطنيّ في أبعاده الدّاخليَّة والخارجيَّة وفي ميزان التّفسير والتّطبيق، في «اليوبيل الذّهبيّ لاستقلال لبنان»، ص 618.

ومنسجمًا مع مصالح البرجوازيَّة المسيحيَّة والإسلاميَّة. فهو، من الزّاوية الأدقّ، كان «ميثاقًا بين الطّائفتَين المارونيَّة (بشارة الخوري) والسُّنِّيّة (رياض الصّلح)، اللَّتَين تتصدَّران مواقع التّوتُّر الإسلاميّ-المسيحيّ»[1]، أو «اتِّفاقًا بين سياسيِّين لبنانيِّين (خصوصًا موارنة وسُنَّة) وقادة عرب (خصوصًا سوريّين ومصريّين) وقوى غربيَّة (فرنسا وبريطانيا بالتَّحديد)»[2]، وجدوا الوقت ملائمًا لقيام دولة مستقلَّة في العام 1943م، تكون منسجمة مع النّظام العربيّ الموالِيَ للغرب وتدور في فلك السّياسة البريطانيّة آنذاك.

على الرّغم من نجاح الميثاق بإيجاد تسوية مرحليَّة، إلَّا أنَّه لم يؤسِّس لاستقرار داخليّ طويل الأمد، ولا لهُويَّة وطنيَّة مُتراصَّة؛ بل إنَّ لصْق صفة الوطنيّ عليه لا تصحّ إلَّا على سبيل المجاز لا الحقيقة، خصوصًا مع انعدام البرهان على أنَّ «الطّوائف الأخرى أو حتَّى الجموع المارونيَّة والسُّنِّيّة، قد استُشيرت بصدده، أو دُعِيَت إلى إبداء الرّأي فيه»[3].

في هذه اللّحظة الحاسمة والفارقة، لم يُعارض الشّيعة اللّبنانيّون الميثاق، لا على مستوى القيادة ولا القاعدة، وإنَّما وقفوا في «الظِّلِّ» الإسلاميّ، منخرطين في العمل الوطنيّ لاستكمال مندرجات الاستقلال، وداعمِين لتوجُّهات حكومة رياض الصّلح داخليًّا وخارجيًّا، ولا سيّما مع تماهي السّلطات الدّستوريّة الجديدة مع الأنظمة العربيَّة المحيطة، والتي كانت كلّها تدور في فلك النّفوذ البريطانيّ-الأميركيّ[4] الذي ساعد في تسريع دخول لبنان المستقلّ عضوًا مؤسِّسًا في الأُمم المتّحدة 1944م، وعضوًا مؤسِّسًا في جامعة الدّول العربيّة 1945م، وفي المفاوضات مع الفرنسيّين التي طالت ثلاث سنوات، ليتحقَّق بعدها الجلاء العسكريّ الكامل عن الأراضي اللّبنانيّة في 31 كانون الأوَّل 1946م.

كان الزّعماء الشّيعة، بأكثريَّتهم السّاحقة، من عائلات المكانة التّقليديَّة وتفرّعاتها، سواء مَن يمثِّل الشّيعة في الجنوب أو البقاع أو جبل لبنان، ولم تكن مشروعيَّتهم قائمة على أساس مشروع سياسيّ أو برامج حزبيَّة؛ بل على جدليَّة الولاء والخدمات.

1- إدمون ربّاط، التّكوين التّاريخيّ للبنان السّياسيّ والدّستوريّ، ج2، ص 841.

2- فريد الخازن، الميثاق الوطنيّ في أبعاده، ص 620.

3- إدمون ربّاط، التّكوين التّاريخيّ للبنان السّياسيّ والدّستوريّ، ج2، مرجع سابق، ص 841.

4- كمال صليبي، تاريخ لبنان الحديث، ص 233.

لـم يكـن بيـن الأحـزاب المعروفـة فـي لبنـان آنـذاك، قبيـل الاسـتقلال، حـزبٌ «شـيعيّ» أو حـزبٌ تتزعَّمـه شـخصيّة شـيعيّة. فمِـن بيـن الأحـزاب الطّائفيّـة، كان حـزب «النّجّادة» المرتبـط بالسُّـنَّة اللّبنانيّيـن وبالحركـة القوميَّـة والوحدويَّـة مع سـوريا، وحـزب «الكتائب» المرتبـط بالموارنـة والمنـادي باسـتقلال لبنـان والارتبـاط العضـويّ مـع الغـرب. وحتَّـى الأحـزاب القوميَّـة والأُمَمِيَّـة؛ مثـل حـزب البعـث العربـيّ الاشـتراكيّ والحـزب القوميّ السّـوريّ والحـزب الشّـيوعيّ اللّبنانـيّ، لـم يكـن مـن بيـن قياداتهـا الأولـى رجـالٌ مـن الطّائفة الشّـيعيَّة.

لكـنَّ المفارقـة الحزبيَّـة الشّـيعيَّة تشـكّلت بيـن العاميـن 1944م و1951م، مـع مـا عُـرف بـ«الأحـزاب الإقطاعيّـة»، مـع تأسـيس رشـيد بيضـون حـزب «الطّلائـع»[1] فـي العـام 1944م. ثُـمَّ بعـد سـنتَين، لحـق بـه أحمـد الأسـعد مؤسِّسًـا حـزب «النّهضـة» فـي العـام 1946م، قبـل أن يُحـلَّ الحزبـان فـي العـام 1951م، بعـد الاشـتباكات الدّمويَّـة التـي نشـبت بينهمـا نتيجـة التّنافس الانتخابيّ والسّياسـيّ. فشـكّلت هـذه التّجربـة الحزبيَّة القصيـرة، إضافـة إلـى تجـارب الشّـباب الشّـيعيّين فـي الأحـزاب القوميّـة والأُمَمِيَّـة والطّائفيّـة فـي مـا بعـد، جسـرًا بيـن مرحلتَيـن: مرحلـة الـولاء للزَّعيـم الإقطاعـيّ الصَّـرف، ومرحلـة الانتمـاء الحزبـيّ الصَّـرف[2].

لـم يكـن للشّـيعة اللّبنانيّيـن، بيـن العاميـن 1943م و1958م، سياسـة خاصَّـة بهـم خـارج إطـار «المطلوبيَّـة الخَدَماتيَّـة والشَّـراكة»، والتـي كانـت تتَّصـل بمشـروعيَّة زعامتهـم لمناطقهـم واسـتمراريَّتها؛ فكانـت أدوارهـم ترتبـط بالتّـوازن بيـن الكتـل المتصارعـة الكبيـرة داخليًّـا والتـي يتزعّمهـا الموارنـة والسُّـنَّة. ومَـن يراجـع خطابـات النّـوّاب الشّـيعيّين فـي البرلمـان فـي تلـك المـدّة، يجـد صوتًـا شـيعيًّا عاليًـا مُركِـزًا على التّخفيـف مِـنَ الحرمـان المُزْمِـن للمناطـق الشّـيعيَّة والعدالـة الوظيفيّـة، ولكنَّهـم فـي الموقـع الاسـتراتيجيّ، كانـوا لاعِبـي احتيـاط فـي بُنيـةِ النّظـام اللّبنانـيّ العميقـة، يفتقـدون إلـى المشـروع السّياسـيّ الجامِـع وإلـى الزّعامـة الوطنيَّـة.

1- للتّوسّـع حـول حـزب النّهضـة والاطّـلاع علـى مجموعـة مـن وثائقـه الخاصَّـة، انظـر: سـمير صبرا، مجلَّـة الشّـراع، تحقيـق مـن 3 حلقـات بعنـوان «أحـزاب سـادت ثـمّ بـادت»، العـدد (185) تاريـخ 30/9/1985م، ص 70-66، العـدد (186) تاريـخ 7/10/1985م، ص 73-68، العدد (187) تاريـخ 14/10/1985م، ص 70-68.

2- طليـع حمـدان، تطـوّر البنيَـة المجتمعيَّـة فـي الجنـوب اللّبنانـيّ (1943م - 1975م)، ص 246- 260.

وعليه؛ أدرك الشّيعة موقعهم الهامشيّ في التّركيبة الجديدة، وارتضوا بالموقع الثّاني خَلْفَ السُّنَّة؛ لأنَّ موازين القوى في ذلك الوقت وفعّاليّة الحضور المدينيّ والوزن السّياسيّ والاقتصاديّ والحضور الإقليميّ والدّوليّ، حتَّمَت عليهم التّموضع المذكور، مع تأييدٍ للمناخ الإسلاميّ العامّ في مواجهةِ العدوان الصّهيونيّ الذي حَضَرَ بقوّة بعد النّكبة الفلسطينيّة في العام 1948م، مع ما تركته من آثار سلبيَّة على المنطقة العربيّة عمومًا، وعلى المنطقة الجنوبيّة اللّبنانيّة ذات الأكثريَّة الشّيعيّة خصوصًا. ثمّ بعد ذلك في تأييد ثورة يوليو/تمّوز النّاصريّة، في العام 1952م، والتي كانت رأس حربة في مناهضة المشاريع الغربيّة الزّاحفة إلى المنطقة، والتي شكّل حلف بغداد في العام 1955م واجِهَتها تحت حجَّة مواجهة المدّ الشّيوعيّ.

كان على عموم الشّيعة أن يُشكّلوا الطَّرف الاستقلاليّ «الأكثر غُرمًا والأقلّ غُنمًا». فعلى الرّغم من تضحياتهم الجسيمة في النّضالِ ضِدَّ الفرنسيّين ومشاركتهم الشّعبيَّة والرّسميَّة في معركةِ الاستقلال[1]، فإنَّهم عانوا من «ثلاثيَّة التّهميش»:

1- كان لرشيد بيضون كلامًا معبّرًا في مجلس النّوّاب في هذا الخصوص -كان نائبًا عن الجنوب في تلك المدّة 1944م- يقول فيه: «أنا أيُّها الزّملاء لستُ متعصّبًا ولا أدعو إلى التّعصُّب، ولكنَّني أدعو إلى العدلِ والإنصافِ، أدعو إلى أن لا يكون هنالك تفاوت في الحقوق والواجبات، وإلَّا فما معنى هذه الحال؟ لقد بلغ السَّيل الزّبى... إنَّ أبناء الطّائفة الشّيعيَّة هم في طليعة الذين جاهدوا وناضلوا في سبيل استقلال لبنان. وما كُتب هذا الاستقلال إلَّا بدماء شهدائهم الكُثُر الذين فاقت نسبتهم نسبة بقيّة الطّوائف، فخرّوا في ساحات الشّرف يتخبَّطون بدمائهم الزّكيّة.

بماذا تريدون أيُّها السّادة أن نُجيبَ مُنتخبينا إذا سألونا عن الدّاعي إلى هضم حقوقهم والاستخفاف بها؟ هذا الاستخفاف الذي لا ينطبق على العدل والإنصاف. بماذا تريدون أيُّها الزّملاء أنْ نُجيب مُنتخبينا ومنتخبيكم إذا قالوا: أَلَمْ نَكُنْ في طليعةِ المجاهدين في أزمَة تشرين؟ ألم تَفُقْ نسبة ضحايانا نسبة ضحايا بقيَّة الطّوائف؟ أَلَمْ نُعلن العصيان ونُؤلِّف جندًا وحرسًا في كفردونين كما جرى في بشامون؟ ألم يُحِطْ الشّباب العامليّ بمحافظ الجنوب عندما غادر صيدا وذهب إلى كفرحتَّى يحرسه الشّباب من عاديات المعتدين الذين أرادوا به سوءًا؟

أَلَمْ يكن النّوّاب الشّيعيّون في طليعة المجاهدين يوم الأزمة اللّبنانيّة، عندما كانوا يَجوبون المدينة مُحرِّضين ومُناضلين؟ وهل اجتمع المجلس النّيابيّ مرَّة في تلك الظّروف إلَّا وكانوا فيه مِنَ السّابقين؟ ألم يكن رئيس المجلس النّيابيّ عطوفة صبري بك حماده في بشامون؟ أَلَمْ يضع نفسه وعشيرته تحت تصرُّف الحكومة الشّرعيّة؟ أَلَمْ يُصِبْ وزيرنا مِنَ الاعتقال والامتهان ما أصاب غيره؟ فما الدّاعي، إذًا، إلى حرماننا والاستخفاف بنا وبمقدراتنا إلى هذا القدر، حتَّى أصبح علينا الغُرم ولسوانا الغُنم؟ وها حوادث 27 نيسان 1944م،←

السّياسيّ والإنمائيّ والأمنيّ[1].

فالتّهميش السّياسيّ كان حاضرًا بالأدوار الخجولة في تركيبة النّظام الطّائفيّ (الرّئاسة الأضعف بين الرّئاسات، ولا حياة حزبيَّة حقيقيَّة، وتَبَعيَّة سياسية لأحد أقطاب الثّنائيَّة المارونيّة-السُّنِّيّة)، ولا «حصَّة موازيَة لحصص الطّوائف الأخرى في إدارات الدّولة ومؤسَّساتها العسكريّة والمدنيّة». والتَّهميش الإنمائيّ كان حاضرًا في الواقع الكارثيّ على مستوى خدمات الدّولة والبنيَة التّحتيَّة الضّروريَّة، وبالفوارق بين مناطقهم في الجنوب والبقاع ومناطق بيروت وجبل لبنان، تنمويًّا واقتصاديًّا، وتربويًّا وصحِّيًّا. ويُضاف إليه وقوع الجنوب اللّبنانيّ ذي الأغلبيّة الشّيعيَّة بين مطرقة اعتداءات العصابات الصّهيونيّة، قُبَيْل تأسيس الكيان الصّهيونيّ في العام 1948م وبعده، وسندان الإهمال المزمن لكلّ السّلطات اللّبنانيّة وامتناعها عن تأمين مقوِّمات الصّمود وتمكين الجنوبيّين من الدّفاع عن أنفسهم؛ ما حرم سُكّان هذه المناطق مِن نعمة الأمن، وتَرَكها عرضة لنهب العصابات الصّهيونيّة واعتداءاتها، الأمر الذي «فتّق وعيًا مبكّرًا» بمقاومة المشروع الصّهيونيّ[2]، أَمْلَتْهُ

← ففيها الشّيء الكثير وعندها الخبر اليقين عن موقف أولئك الأبطال السّبعة الذين لولاهم لجاس الدّساسون خلال قدس الأقداس وانتهكوا حُرمته الغالية؟

أتدرون مَن الذي ألهبَ نفوس هذه الفئة الطّيّبة التي لم تَترُك نافذة يطلب منها النّار إلّا وأخرستها برصاص بنادقها؟ إنْ كنتم تودُّون معرفة هذا كلّه، فدونكم وعطوفة رئيس المجلس، فلديه الخبر اليقين والقول الفصل. أمّا هؤلاء الأفراد، فقد كان جُلُّهم من الطّائفة المهضومة الحقوق...».

محاضر مجلس النّوّاب اللّبنانيّ (1922م - 2012م)، الدّور التّشريعيّ الخامس -العقد العاديّ الأوّل للعام 1944م- محضر الجلسة التّاسعة، يوم الخميس الواقع في 11 أيّار العام 1944م، مُقتطَفَ من نصّ كلمة النّائب رشيد بيضون في مجلس النّوّاب، موجّهًا كلامه للنّوّاب ولحكومة رياض الصّلح.

1- طلال عتريسي، ماذا يريد الشّيعة من دولتهم؟، مقال منشور في جريدة النّهار، 25/8/2010م.

2- في مداخلة للنّائب محمَّد صفيّ الدِّين باسم نوّاب الجنوب تعقيبًا على كلام المطران أغناطيوس مبارك المؤيِّد لقيام دولة يهوديَّة في فلسطين، قال: «في هذا اليوم؛ حيث يعمّ الرّأي العامّ الاستياء من المذكَّرة التي تكلَّم بصددها الزّملاء الكرام. ولا يسعني إلَّا أنْ أشاركم الرّأي والاستياء خصوصًا وأنَّ منطقة الجنوب التي لي شرف تمثيلها لها بحكم موقعها الجغرافيّ أنْ تكون بمقدّمة من ضحّوا في سبيل القضيَّة الفلسطينيَّة إبّان ثورتها الأولى، وأنَّها الخطّ الدّفاعيّ الأوَّل لصدِّ الصّهيونيَّة عن لبنان، كما أطلق عليها فخامة ←

ظروفهم الواقعيّة وخلفيّتهم الأيديولوجيّة والقوميّة.

لذلك؛ برزت النّداءات من النّوّاب الشّيعيّين في البرلمان إلى ضرورة الأخذ بأسباب القوّة لمواجهة الخطر الصّهيونيّ باكرًا، وعدم الرّكون إلى القرارات الدّوليّة. فتعقيبًا على بيان وزارة رياض الصّلح ـ مع بداية الولاية الثّانية للرّئيس بشارة الخوري في 15 تشرين الأوّل 1949م ـ أكّد النّائب عادل عسيران على العمل لنصبح أقوياء في مواجهة الاعتداءات الإسرائيليّة قائلًا: «نريد أن نكون محترَمين وعظماء وكلّ شيء، ولكنَّ الإرادة بالكلام لا تُفيد، فعلينا أنْ نعمل لكي نصبح أقوياء، وعلينا أن نفهم اللّغة الدّوليَّة التي لا تَعرف إلّا أنَّ الحقّ للقوّة. فلو أَثْبَتنا قوَّتنا في الدّفاع عن حدودنا وفي معركة فلسطين لكُنَّا أقوياء، ولكنَّنا أثبتنا أنَّنا لا شيء. وهكذا، لن تُفيدنا شيئًا هذه الصّداقات الدّوليّة، فنحن إنَّما نطلب العطف، وإذا شاءت ذلك الدّول الكبرى لكفَى اللّه المؤمنين شرَّ القتال..»[1].

على الرّغم من الخسائر التي تسبَّبت بها الاعتداءات والمجازر الإسرائيليّة،

← رئيس الجمهوريَّة بخطابه في صيدا.

أجل يا سادة، إنَّنا قدَّمنا شهداءنا في صيدا وبنت جبيل في ذلك الحين. هؤلاء الشّهداء الذين كانوا فخر لبنان بمؤتمر بلودان؛ حيث اسْتَشْهَدَ بهم دولة رياض بك الصّلح في خطابه حينذاك، مدلّلًا على عروبة هذا البلد. وإنَّنا لنحرص كلّ الحرص أنْ نقوم بواجب الدّفاع عن عروبة فلسطين في مطلع هذا العهد الاستقلاليّ الميمون، كما كنَّا يوم كان المستعمر مُسلِّطًا سيفه فوق رؤوسنا. وإنَّي وزملائي نوّاب الجنوب سنكون، متى دعا الواجب، في مقدّمة المحاربين المدافعين في خطِّ الدّفاع الأوّل.

وهنا، لا بُدَّ لنا من أن نشكر الحكومة على موقفها المشرِّف من هذه القضيّة، ونطلب إليها أن تضرب بيد من حديد على أيدي كلّ من تخوِّله النّفس بالكَيْد أو الدّسّ على هذه القضيّة، مهما سَمَت منزلته أو ارتفع مقامه. فإنَّ قضية فلسطين أقدس وأسمى، وفي موقف حرج لا يُجيز للحكومة أن تتقاعس في مثله إذا جوَّزت لنفسها التّقاعس في غيره. والقضيَّة ليست قضيَّة فلسطين فحسب؛ بل هي قضيَّة لبنان قبل أن تكون قضيَّة فلسطين. عاش لبنان وعاشت فلسطين عربيَّة مستقلَّة».

محاضر مجلس النّوّاب اللّبنانيّ (1922م - 2012م)، الدّور التّشريعي السّادس -العقد الاستثنائيّ الأوَّل العام 1947م- محضر الجلسة الثّالثة، الإثنين 29 أيلول 1947م. كلمة للنّائب محمَّد صفيّ الدّين باسم نوّاب الجنوب مستنكرًا كلام المطران أغناطيوس مبارك المؤيِّد لقيام دولة يهوديّة في فلسطين.

1- محاضر مجلس النّوّاب اللّبنانيّ (1922م - 2012م)، الدّور التّشريعيّ السّادس -العقد الاستثنائيّ الأوّل للعام 1949م- محضر الجلسة الخامسة، السّبت 15 تشرين الأوَّل 1949م. مداخلة للنّائب عادل عسيران في جلسة مناقشة البيان الوزاريّ لحكومة رياض الصّلح.

وإغلاق الحدود الفلسطينيّة التي مثّلت لقرون العمق الاقتصاديّ والاجتماعيّ للجنوبيّين، ونزوح العائلات باتّجاه العاصمة ومناطق أخرى، وزيادة وتيرة الهجرة الخارجيّة باتّجاه أفريقيا (السّنغال، سيراليون، ساحل العاج) والولايات المتّحدة الأميركيّة (ديربورن)، كان الشّيعة اللّبنانيّون مِنَ المنخرطين باكرًا في مواجهة العصر الإسرائيليّ، منذ ثورة القسّام في العام 1936م وما تلاها من مناوشات وحروب بين العرب والمستوطنين الصّهاينة. وكانت الحدود الجنوبيَّة المُتاخِمة لفلسطين خير مُعين على مستوى الدَّعم اللّوجستيّ والتّطوّعي للمقاومة الفلسطينيّة.

بعد ذلك، كان قرار الانفصال الجمركيّ عن سوريا في العام 1950م، بعد رفض الحكومة اللّبنانيّة الوحدة الاقتصاديّة الشّاملة مع سوريا، وقرار الحكومة السّوريّة في 15 آذار 1950م القطيعة بينها وبين لبنان، بعد أن أصدرت قرارًا مَنَعَت بموجبه مرور المسافرين والبضائع مِنَ الحدود السّوريّة، فكان «لهذا القرار السّوريّ أثر سيِّئ على الوضع الاقتصاديّ اللّبنانيّ، نظرًا إلى أهمِّيّة الحدود السّوريّة، وأهمِّيَّة العلاقة الاقتصاديّة القائمة بين البلدين أو عبرهما..»[1]؛ ما زاد مِنْ معاناة البقاعيِّين الاقتصاديّة ودَفَعَ مجموعات منهم دفعًا باتّجاه بيروت وضواحيها، وهو ما سنقوم بشرحه وتفصيله في العناوين اللّاحقة.

التّحدّيات التي عايشها شيعة لبنان

ما تقدَّم يُشير إلى مجموعة مِنَ التّحدِّيات عايشها اللّبنانيّون عمومًا، والشّيعة اللّبنانيّين خصوصًا، في تلك المدّة العصيبة. نورد أهمّها:

1. فقدان التّأثير في السّياسة الدّاخليّة:

تموضع الشّيعة في خانة التّأثّر بقطبَيّ الرّحى السّياسيّة الدّاخليّة الموزَّعة بين الموارنة والسُّنَّة، وافتقدوا التّأثير في وجهة السّياسة الدّاخليّة. كما أنَّ شركاءهم الدّاخليِّين، وتحديدًا الموارنة والسُنَّة، تردَّدوا في تقبُّلهم على وجه المساواة في إدارة السّلطة المركزيَّة، والاستفادة من مخرجاتها وعوائدها. فكان الموارنة والسُنَّة ينظرون إليهم على أنَّهم ملحقون بهم سياسيًّا واجتماعيًّا ودينيًّا. لقد كان لكلٍّ زعيم مارونيّ رجالاته من الشّيعة، وكذلك لزعماء السُّنَّة. وعندما كان رئيس الجمهورية ملكًا دستوريًّا، كان رئيس المجلس ناظرًا ومديرًا للمداخلات، ينتخب سنويًّا؛ ما يجعله

1- حسّان حلّاق، تاريخ لبنان المعاصر (1913م - 1952م)، ص 336.

تحت رحمة التَّبَعيَّة والولاء للكتل الوازنة التي يُهيمن عليها السُّنَّة والموارنة، فكانوا عددًا مكمّلًا للنّصاب الوطنيّ لا مقوِّمًا للسّياسة الوطنيّة، ودائمًا إلى جانب الطّرف الغالِب. وعلى الرّغم من وقوفهم إلى جانب بشارة الخوري في سنوات الاستقلال، فقد أيَّدوا بغالبيَّتهم كميل شمعون في انتخابات الرّئاسة في العام 1952م (74 صوتًا لشمعون مقابل صوت لعبد الله الحاج، وورقة بيضاء)[1].

عندما دارت الدّائرة على شمعون في العام 1958م، كان الشّيعة في صفوف الثّورة الأولى، ولا سيَّما أحمد الأسعد الذي كان أهمّ الزّعامات الشّيعيّة آنذاك، وأكثرها نفوذًا وأقلّها كلامًا في مجلس النوّاب. وعندما بدأ التّململ من الحكم الشّهابيّ، كان أكثر الزّعامات الشّيعة مِنَ التّقليديّين، ممَّن أزعجهم تدخُّلات الشّعبة الثّانية في الحياة السّياسيّة، ولا سيّما على مستوى بروز أسماء جديدة. وبعد ذلك، في عهد شارل الحلو وإلياس سركيس، ثُمَّ سليمان فرنجية، كانوا كما يقول المَثَل بالعاميَّة اللّبنانيّة: «رِجل بالبور ورِجلْ بالفلاحة». لذلك؛ كانوا ـ الشّيعة ـ الطّرف المفضَّل للتّضحية بهم في التّمثيل الوزاريّ أو عند الخلاف على الوظائف؛ لأنَّ الشّركاء في الوطن كانوا يتصرَّفون على قاعدة عدم وجود رأي عامّ شيعيّ، وإنّما زعيم أو زعيمان يسهل إرضاؤهما.

لقد بلغ عدد الحكومات اللّبنانيّة التي تشكَّلت بين العامين 1943م ـ 1960م ثلاثين حكومة، ستَّة منها كانت من دون تمثيل شيعيّ بالكامل. فحكومة الرّئيس رشيد كرامي الأُولى (حكومة الأربعة)[2]، في عهد الرّئيس فؤاد شهاب، دامت أكثر من سنة ونصف من دون تمثيل شيعيّ، في حين لم يغبْ التَّمثيل المارونيّ أو السُّنِّي عن أيّ واحدة منها؛ ما يشير إلى هامشيَّة الموقع الشّيعيّ في السّياسة الدّاخليّة اللّبنانيّة، وضَعف تأثير الشّيعة على المسار السّياسيّ العامّ. ويُدلّل الجدول الرّقم (1) إلى الحكومات التي لم تضمّ أيّ وزير شيعيّ في تلك المدَّة:

1- محاضر مجلس النّوّاب اللّبنانيّ (1922م - 2012م)، الدّور التّشريعيّ السّابع -العقد الاستثنائيّ الأوّل- محضر الجلسة الثّانية، الثّلاثاء 23 أيلول العام 1952م.

2- حكومة الأربعة. تشكَّلت من أربعة أشخاص: رشيد كرامي، حسين العويني (سُنَّة)، بيار الجميّل، إميل إدّه (موارنة).

الجدول الرّقم (1) جدول الحكومات اللّبنانيّة من دون تمثيل شيعيّ 1943 ـ 1960[1]

الحكومة	التّاريخ	الوزير	الحقيبة	ملاحظات
حكومة: حسين العويني	من: 1951/2/14 إلى: 1951/6/7	لا وزير شيعيّ		الدّور التّشريعيّ السّادس
حكومة: ناظم عكّاري	من: 1952/9/9 الى: 1952/9/14	لا وزير شيعيّ		الدّور التّشريعيّ السّابع
حكومة: صائب سلام	من 1952/9/14م إلى 1952/9/18م	لا وزير شيعيّ		الدّور التّشريعيّ السّابع
حكومة: فؤاد شهاب	من 1952/9/18 إلى 1952/9/30م	لا وزير شيعيّ		الدّور التّشريعيّ السّابع
حكومة: صائب سلام	من 1953/4/30م إلى 1953/8/16م	لا وزير شيعيّ		الدّور التّشريعيّ السّابع
حكومة: رشيد كرامي	من 1958/10/14م إلى 1960/5/14م	لا وزير شيعيّ		الدّور التّشريعيّ التّاسع

وإذا جرى التّدقيق في الحقائب الوزاريّة التي مُنِحَت للوزراء الشّيعيّين بين العامين 1943م و1960م، في الحكومات الأربعة والعشرين التي شاركوا فيها، نجد أنَّ الحقيبتَين السّياديَّتَين الأساسيَّتَين؛ الماليَّة والخارجيَّة، لم تُمنَحا لهم ولو مرَّة واحدة، بينما كانت وزارة الدّاخليَّة من حصَّتهم مرّة واحدة، وأمَّا الدّفاع فثلاث مرّات، فيما بقيَّة الحقائب التي عرفت حضورًا شيعيًّا على رأس وزاراتها، كانت الإعلام والاتّصالات 8 مرّات، الأشغال العامَّة 6 مرّات، الزّراعة 6 مرّات، ولا سيَّما في عهد الرّئيس كميل شمعون، الصّحَّة والإسعاف 6 مرّات، الاقتصاد والإعاشة 3 مرّات، التّربية مرّتان، الشّؤون الاجتماعيّة مرّتان.

اللّافت في الأمر، أنَّه على الرّغم من الحضور الوزاريّ في الحقائب الخدماتيّة، عانَت المناطق الشّيعيّة في الجنوب والبقاع شحًّا خدماتيًّا كبيرًا، جعل تلك المناطق تحمل صفة «المناطق المحرومة والمُهمَلَة»؛ حيث لم تعرف تلك المناطق بين

1- الجدول من إعداد الباحث اعتمادًا على وثائق جلسات مجلس النّوّاب، ومراسيم تشكيل الحكومات الواردة على المجلس لأخذ الثّقة، بحسب التّوزيع المفصَّل للأدوار التّشريعيَّة بين 14/2/1951م و24/5/1960م.

(1943م ـ 1959م) نهضة في شقِّ الطُّرُق وتعبيدها، ولا في تمديد الكهرباء والهاتف، ولا في بناء المستشفيات ولا المدارس؛ ما يُشير بوضوح إلى الهامش المحدود الذي كان مسموحًا للوزير الشّيعيّ أن يتحرَّك فيه إنمائيًّا وخدماتيًّا.

2. التّأزُّم الاجتماعيّ والاقتصاديّ والأمنيّ:

إنَّ الواقع الشّيعيّ المأزوم سياسيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا وأمنيًّا، ولا سيَّما بعد النّكبة وتأسيس الكيان الصّهيونيّ، في أيّار 1948م، وبعد الانفصال الجمركيّ عن سوريا في العام 1950م، وبعد تبنِّي الطّبقة السّياسيّة الحاكمة لبُنية اقتصاديّة خَدَماتيّة، وتعويم قطاعات المصارف والسّياحة على أنواعها على حساب القطاعَين الزّراعيّ والصّناعيّ، أَوْقَعَ مناطق الأغلبيَّة الشّيعيَّة في أزمَةٍ اقتصاديَّة ـ اجتماعيَّة مزدوجة، لناحية إقفال المناطق التّاريخيَّة الحيويَّة لهم في الشّرق والجنوب، وعدم مردوديَّة إنتاجهم الزّراعيّ وقدرته على منافسة الزّراعات التّصديريَّة التي نشأت على السّواحل؛ ما دفع أعدادًا كبيرة من الشّيعة إلى النّزوح باتّجاه بيروت وضواحيها، عزَّزه توجُّه الإدارة السّياسيّة في بيروت نحو اقتصاد الخدمات على حسابِ القطاعات المنتجة الزراعيَّة والصّناعيَّة.

فعندما ننظر إلى التّوزُّعِ النّسبيّ لقطاعات الإنتاج الرّئيسة في لبنان بين (1950م ـ 1957م)، نجد أنَّ نسبةَ مساهمة القطاع الزّراعيّ في النّاتجِ الوطنيّ في العام 1950م كانت 19.8% وتراجعت في العام 1957م لتصبح 15.8%، ولتصل في تدهورها في العام 1970 إلى 10%. بينما كانت مساهمة قطاع الصّناعة والبناء في العام 1950م 17.6%، وانخفضت في العام 1957م لتصل إلى 15.3%، فيما احتلَّ قطاع الخدمات والتّجارة موقع الصّدارة بنسبة تجاوزت الثّلاثة أضعاف 62.6% في العام 1950م، لترتفع في العام 1957م إلى 68.9%[1]؛ ما يُؤكِّد هيمنة قطاع الخدمات والتّجارة على القطاعات الإنتاجيّة الأخرى، مع ما تختزنه هذه النّسبة من إهمال متعمَّد للمناطق الطّرفيّة على صعيد موردها الأساسيّ القائم على الزّراعة والصّناعات الحرَفيّة.

1- أحمد بعلبكي، الزّراعة اللّبنانيّة وتدخُّلات الدّولة في الأرياف مِنَ الاستقلال حتَّى الحرب الأهليّة، ص 23.

وللتّعرّف أكثر على سمات البنية الاقتصاديّة في لبنان بين (1943م - 1975م)، انظر:

طليع حمدان، تطوّر البنيَة المجتمعيَّة في الجنوب اللّبنانيّ (1943م - 1975م)، ص 156-123.

3. الإقطاع السياسيّ:

عندما نُدقِّق في جدول النّوّاب والوزراء الشّيعيّين الذين انتُخبوا في الدّورات الانتخابيّة في الجنوب والبقاع وجبل لبنان، أو الذين جرى اختيارهم لتمثيل الشّيعة في مجلس الوزراء بين (1943م ـ 1959م)، نجد أنَّ عائلات المكانة التّقليديَّة قد حافظت على مكانتها في الاستحواذ على غالبيَّة مقاعد المجلس النّيابيّ المخصَّصة للشّيعة في لبنان، إذ كانت حاضرة مباشرةً أو عبر أسماء تزكّيها في دوائر تأثيرها المباشر، فلم يستطع أحد خَرق لوائح تلك العائلات مِن خارج النّادي التّقليديّ الإقطاعيّ؛ بل كان بعضها يجمع ما بين الوزارة والنّيابة.

فالنّائب أحمد مصطفى الحسينيّ (1881م ـ 1963م)، استمرَّ ممثّلًا لشيعة جبل لبنان في دورات (1943م، 1947م، 1951م)، محافظًا على مقعدِهِ منذ الانتداب (عضو مجلس الشّيوخ 1926م، ثمَّ انتخب نائبًا في زمن الانتداب الفرنسيّ 1929م، 1937م). وعلى الرّغم من كونه من المحسوبين على إميل إدّه، فقد تقلَّدَ وزارتَين في عهد بشارة الخوري (وزيرًا للعدل)، ووزارة في حكومة سامي الصّلح في بداية عهد كميل شمعون (وزيرًا للأشغال). بينما يوسف الزّين الذي انتُخب في أوَّل مجلس تمثيليّ في العام 1922م، وحافظ على تمثيله لمنطقته طوال عهد الانتداب الفرنسيّ، باستثناء انتخابات 1937م، وعهود الاستقلال لغاية وفاته في العام 1962م، لم يُعيَّنْ وزيرًا قطّ. في حين استحوذ أحمد الأسعد على الكتلة الأكبر للتّمثيل الشّيعيّ في الجنوب، وكان الأكثر تمثيلًا في وزارات عهد بشارة الخوري، وغابَ بالكامل عن وزارات عهد كميل شمعون، ما يُؤشِّر إلى طبيعة العلاقة المأزومة بين الرّجلين، فكان التّمثيل مداورة بين كاظم الخليل وسليم حيدر.

لذلك، لم تكن الوزارة من نصيب الأقوى انتخابيًّا أو تمثيلًا؛ بل الأكثر قربًا من العهد الرّئاسيّ الذي كان فيه رئيس الجمهورية مَلِكًا دستوريًّا؛ ما يُفسِّر اختيار بعض الوزراء لتمثيل الشّيعة في الحكومة، على الرّغم من كونهم يُمثّلون أصغر تجمّع سكّانيّ للشّيعة في لبنان، مثل حال النّائب والوزير أحمد مصطفى الحسينيّ، ومحمّد صبرا الذي مثّل الشّيعة في الوزارة 3 مرّات في عهد كميل شمعون من دون أن يكون نائبًا، فيما استُبعد أحمد الأسعد أو مَن يُمثِّله طيلة العهد الشّمعونيّ على الرّغم من قوّة تمثيله في الجنوب وحليفه صبري حمادي في البقاع.

في ما يتعلّق بالسّلطات المحلِّيّة (المجالس البلديّة، المجالس الاختياريّة)، فقد عكست البنيَة الاجتماعيّة لأعضاء تلك المجالس في انتخابات 1952م[1]، سِمَات البنيَة التّقليديّة التي ترتكز على قوّةِ العصبيّةِ العائليّة وحجم الثّروة الاقتصاديّة؛ ما جعلها مرتبطة أشدَّ ارتباط بالبنيَة الاجتماعيّة لأعضاء المجلس النّيابيّ. خصوصًا، أنَّ تلك المجالس، كانت مرآة لموازين القوى الموزَّعة في المجلس النّيابيّ؛ لأنَّ «النّفوذ الاجتماعيّ السّياسيّ للعائلات المحلِّيَّة على مستوى القرى والأرياف الزّراعيّة وأحياء المدن، هو جزء أساسيّ من نفوذها الزّعاميّ التّاريخيّ؛ بل إحدى الدّعامات الأساسيّة في إعادةِ إنتاج هذا النّفوذ واستمراره»[2].

4. تهميش الحقوق:

مَن يُراجِع محاضر الحكومات المتعاقبة بين (1943م ـ 1958م) ومجلس النّواب اللّبنانيّ، يجدْ فيها من المداخلات ما يؤكّد ذلك الحرمان على المستوى التّنمويّ والإداريّ. ففي إحدى جلسات المجلس النّيابيّ في 11 أيّار 1944م، قدَّم رشيد بيضون (نائب عن الجنوب) مداخلة أكّد فيها على مُثلَّثِ التّهميش الذي تتّبعه دولة الاستقلال بعد أنْ دَفَعَ الشّيعة الفاتورة الأغلى من دمائهم في سبيل تحقُّقه (1943م)، قائلًا:

«نحن اليوم نريد حقّنا من هذا الاستقلال، نريد حقًّا غير منقوص، نريد إنصافًا نشعر منه أنّنا مِن لبنان وأنَّ لنا ما للّبنانيِّين، وعلينا ما عليهم... أَنْصِفوا هذه الطّائفة وامنحوها حقَّها مثل غيرها: في الوظائف وفي العلوم والمعارف. مدُّوا الطّرقات، وسهِّلوا المواصلات في أرجائها المحرومة، عزِّزوا فلّاحيها وعُمَّالها، تعهَّدوها بالعناية اللّازمة، وانظروا إليها نظرة احترام، كما تنظرون إلى غيرها وإلّا...»[3].

1- لم تَجْرِ الانتخابات البلديَّة والاختياريَّة سوى مرَّة واحدة بين (1943م - 1959م)، وذلك في كانون الأوَّل 1952م بالنّسبة إلى البلديّات، وخلال شهرَيْ نيسان-أيّار 1953م بالنّسبة إلى المجالس الاختياريَّة. ثُمَّ جَرَت الانتخابات للمرَّة الثّانية بعد عشر سنوات، وذلك في العام 1963م، بعدها توقَّفت العمليَّة الانتخابيَّة لمدَّة 35 عامًا، من دون إجراء انتخابات بلديَّة واختياريَّة حتَّى العام 1998م. فكانت هذه المجالس عرضة للتّعيين والتّمديد لمرّات عدَّة.

2- محمَّد مراد، المجالس البلديَّة والاختياريَّة، تطوّر وظائف السّلطة القاعديَّة في المجتمع اللّبنانيّ، ص 143.

3- محاضر مجلس النّوّاب اللّبنانيّ، الدّور التّشريعيّ الخامس -العقد العاديّ الأوَّل للعام 1944م- محضر الجلسة التّاسعة، 11 أيَّار 1944م.

وبعد سنة على مطالعته الأُولى، يَستنكر تصرّفات وزير الخارجيّة ووزير العدل في حكومة رياض الصّلح على عدم تعيينهما بُدلاء شيعة عن موظّفين شيعة تركوا الوظيفة، مستهجنًا سكوت وزير الأشغال آنذاك أحمد الأسعد:

«لقد خسرت الطّائفة الشّيعيّة مركز المرحوم وديع بك عسيران رئيس المحكمة البدائيّة في بيروت، ومركز السّيِّد حسن الأمين قاضي محكمة النّبطيّة الذي قدَّم استقالته، فما كان من معالي وزير العدل ـ وهو المُطالِب بإلغاء الطّائفيَّة ـ إلَّا أنْ أَسنَدَ هذَين المنصبَين إلى شخصَين مِنَ الطّائفة الكاثوليكيَّة. لقد راجعتُ وزير الخارجيَّة بشأن تعيين رجل شيعيّ لا تربطني به إلَّا علاقة الطّائفة، وكان هذا الرّجل قد قدَّم الامتحان المطلوب للسّلك الدّبلوماسيّ ونَجَح، وطلبتُ مِنَ الوزير أن يُرسله إلى إحدى المُدُن المصريّة، فكان جوابه: إنِّي لا أُرسله إلى هذا المركز، لأنِّي أريد إرسال شخص مسيحيّ إليه. أهذه هي الأُسس الصّحيحة التي تريدون إلغاءَ الطّائفيّة بها يا معالي الوزير؟!...»[1].

كما أنَّ التّعيينات في وظائف الفئة الأولى والسّلك الخارجيّ، لم تمنحهم سفيرًا في دولة كبرى أو صغرى. ففي الوقت الذي عُيِّنَ وزراء مفوَّضون للحكومة اللّبنانيّة في عواصم القرار، خَلَتْ تلك التّعيينات مِنَ الشّيعة، باستثناء تعيين القاضي سليم حيدر قائمقام في إيران في العام 1946م، ما استدعى مِنْ مجلَّة العرفان أن تحتفل بالمناسبة قائلة: «عيَّنت الحكومة اللّبنانيّة، ولله الحمد والمجد، شيعيًّا في السّلك الخارجيّ، وهو الدّكتور سليم حيدر، الأديب الكبير والشّاعر الموهوب، عيَّنته في إيران لا وزيرًا مفوَّضًا؛ بل قائمًا بأعمال المفوَّضيّة، مع أنَّه خير كُفء لهذا المنصب، فلم نكن نريد أن يخسر القضاء قاضيًا نزيهًا مثله»[2].

أمّا في ما يتَّصل بالسّياسات التّنمويّة للأماكن الطّرفيّة، ومنها: البقاع والجنوب، فكانت أقلّ بكثير من المطلوب نظرًا إلى عدم وجود بنيَة تحتيَّة خدماتيَّة واجتماعيَّة مقبولة تساعد المواطن على البقاء في منطقته. فالإحصاءات التي طالت تلك المناطق، في تلك المدَّة، تُعطي صورة واضحة عن الواقع الاجتماعيّ الصَّعب على مستوى البنية التّحتيَّة التّربويّة والصّحِّيَّة.

ففي العام 1948م، بدأ إنشاء مستشفى تبنين الحكوميّ، ولم يُنجَز إلَّا بعد

1- انظر: مداخلة النّائب رشيد بيضون، بتاريخ 14/8/1945م.

2- مجلَّة العرفان، خلاصة الأنباء، ص 302-301.

سنوات، ما استدعى من النّوّاب توجيه أسئلة بهذا الخصوص. وعلى الرّغم من وعود الحكومات المتعاقبة بإنجازه، فإنَّه لم يُدرَج بندًا في موازنةِ العام 1953م، ما استدعى سؤال أحد نوّاب الجنوب للحكومة عن الأسباب الكامنة وراء عدم تخصيص بندٍ له في موازنة العام 1953م لإنجازه وإدخاله الخدمة الفعليّة[1].

كما أنَّ التّوزيع الجغرافيّ للمستشفيات في لبنان، والذي أحصته بعثة «إيرفد» في العام 1959م، كشف وجود مستشفَيَيْن حكوميَّتَين في لبنان الجنوبيّ وستّ مستشفيات خاصَّة، ووجود مستشفى واحدة حكوميَّة في البقاع وثلاث مستشفيات خاصَّة، مقابل 74 مستشفى (مستشفى حكوميّة 1 + 73 مستشفى خاصّة) في بيروت، و25 في جبل لبنان (مستشفى حكوميّة 1 + 24 مستشفى خاصّة) و28 في لبنان الشّماليّ (مستشفى حكوميّة 1 + 27 مستشفى خاصّة). وقد بلغ عدد الأطبّاء في لبنان في العام 1959م، 1440 طبيبًا، توزَّعوا بالنّسب على الشّكل التّالي: 62% في بيروت؛ أي لكلّ 504 مواطنين طبيبٌ، وفي جبل لبنان 15%، وفي الشّمال 12%، أمَّا الجنوب فلم تتجاوز النّسبة 6%؛ أي لكلّ 2754.6 مواطنًا طبيب واحد، بينما انخفضت النّسبة في البقاع لتصل إلى 5%؛ أي لكلّ 3166.6 مواطنًا طبيب واحد[2]؛ ما يظهر حجم الفوارق والفرص المتاحة في القطاع الصّحّيّ بين المحافظات اللّبنانيّة.

تاليًا، إنَّ تَوْق تلك المناطق إلى زيادة عدد الأطباء والمستشفيات؛ لتوفير الطّبابة اللّائقة بالمواطنين هناك، يؤشّر إلى مدى النّقص الحاصل في القطاع الصّحّيّ جنوبًا وبقاعًا، خصوصًا مع النّقص الهائل في المستوصفات الحكوميّة. ففي دراسة أعدَّتها النّجدة الشّعبيّة اللّبنانيّة حول الأوضاع الصّحّيَّة في لبنان لغاية العام 1977م، أشارت الأرقام المتعلِّقة بسنوات (1947م ـ 1955م) إلى عدم وجود سوى مستوصف خاصّ واحد في الجنوب، وستّة مستوصفات خاصّة في

1- النّائب محمّد علي الغطيمه، محاضر مجلس النّوّاب اللّبنانيّ (1922م - 2012م)، الدّور التّشريعيّ السّابع -العقد الاستثنائيّ الثّاني- الجلسة السّابعة عشرة، الثّلاثاء 10 آذار العام 1953م.

2- Mission (IRFED). Besoins et possibilités de développement du Liban; Tome II, p 56, 71.

البقـاع، مع خلـوّ المنطقتَيـن مـن أيٍّ مسـتوصف حكوميّ واحـد[1].

يضـاف إلى ذلـك، واقـع الكهربـاء والطّـرق والهاتـف. ففـي مطلـع السّـتّينيَّات، لـم يكـن فـي الجنـوب اللّبنانـيّ تيّـار كهربائـيّ سـوى في 7 مـدن وقـرى فقـط من أصـل 452 قريـة وبلـدة. فكانـت صيـدا وصـور تتـزوَّدان مِـنَ الكهربـاء مـن بيـروت. وأمَّـا النّبطيَّـة ومرجعيـون وجزّيـن وروم وحاصبيـا، فـكان لهـا محرِّكاتهـا الخاصَّـة التـي تعمـل فـي اللَّيل لبعـض الوقـت. فيمـا كانـت بقيَّـة القـرى والبلـدات تسـتنير بالطّـرق التّقليديَّـة القديمـة[2]. ولـم تكتَمِـلْ إنـارة الجنـوب إلَّا فـي نهايـة العـام 1973م.

أمَّـا الطّـرق، فكانـت فـي واقـع سـيِّئ، فحتَّـى أواخـر الخمسـينيَّات، كانـت طريـق صيـدا وصـور مُعَبَّـدة، وأمَّـا بقيَّـة الطّـرق فتنقسـم بيـن «القادوميّـات» لأكثـر مـن 85 قريـة، وطـرق ترابيّـة تحتـاج إلـى تعبيـد وتزفيـت[3].

فـي السّـياق ذاتـه، تأتـي المطالعـة الواسـعة والشّـاملة للنّائـب الجنوبـيّ محمَّـد علـي الغطيمـه فـي العـام 1947م، والتـي فنّـد فيهـا الواقـع الخدماتـيّ المُـزري الـذي كان يعيشـه الجنـوب الـذي كان يُعـدّ متقدِّمًـا خدماتيًّـا على البقـاع؛ إذ لا وجـود للمـدارس الثّانويّـة، والمـدارس الابتدائيّـة مُهمَلـة، والقطـاع الصّحّـيّ شـبه مُنْعَـدِم، والطّرقـات حـدّث ولا حـرج. إضافـةً إلـى مطالبتـه بتوفيـر هاتـف، ولـو هاتـف واحـد فـي كلّ قريـة فـي بيـت المختـار. «فبلـدة تبنيـن مثـلًا تتبعهـا عشـرون قريـة، وليـس فـي هـذه القـرى كلّهـا هاتـف واحـد. ومعنـى ذلـك أنَّ المريـض الذي يسـتوجب مرضـه العلاج السّـريع، يضطرّ أن يتحمَّـل الآلام المبرحـة وقتًـا طويـلًا حتَّـى يُتمكّـن مِـن اسـتدعاء طبيـب. وأنَّ مَـن لـه حاجـة فـي مدينـة مـا، يجـب أن يتكبَّـد مشـقَّة السّـير سـاعات طـوال؛ كـي يسـتطيع الاتّصـال هاتفيًّـا بِمَـن يرغـب[4]». واسـتمرَّت المناطـق الجنوبيّـة مـن دون هاتـف حتَّـى العـام 1952م، بعـد إنشـاء الحكومـة بعـض مراكـز للهاتـف فـي بعـض مناطـق الجنـوب: عدلـون، تبنيـن، الخيـام[5].

1- مؤسَّسة البحوث والاستشارات، دراسة حول الأوضاع الصّحّيَّة في لبنان، ص 145.

2- غالب التّرك، محافظة الجنوب في: كتاب لبنان في محافظاته، ص101-100.

3- المرجع نفسه، ص 99.

4- انظـر: النّـصّ الكامـل لكلمـة النّائـب محمَّـد علـيّ غطيمـه، فـي شـهر أيلـول مِـنَ العـام 1947م، فـي مجلـس النّـوّاب اللّبنانـيّ، والتـي تحـدَّث فيهـا عـن الواقـع الخدماتـيّ المُـزريّ فـي قـرى الجنـوب التـي كانـت متقدِّمَـة خَدَماتيًّـا عـن قـرى البقـاع.

5- سـؤالان وجَّههمـا النّائـب محمَّـد علـيّ غطيمـه عـن خلـوّ الموازنـة مـن بنـود تتعلَّـق بدَعـم ←

5. غياب الإستراتيجيّة الدّفاعيّة:

لقد غابت الإستراتيجيَّة الدّفاعيّة بالكامل في مواجهة الخطر الصّهيونيّ والاعتداءات المتكرّرة على الجنوب ما بعد 1948م؛ بل حتَّى ما بعد توقيع اتّفاقية الهدنة في 23 آذار 1949م. فقد بلغت الاعتداءات الإسرائيليّة على الجنوب من 8 آب 1949م، عندما قامت القوّات الإسرائيليّة باحتلال بلدة يارون الجنوبيّة، وحتَّى 21 تشرين الثّاني 1959م، عندما أُجبرت إسرائيل طائرة ركّاب مدنيَّة لبنانيَّة على الهبوط بالقوّة في فلسطين المحتلَّة، ما يقرب من مئة اعتداء مسلَّح[1].

هذا الأمر زاد في وعي الشّيعة اللّبنانيّين لخطورة المشروع الصّهيونيّ، وهو ما دلّت عليه الأحداث على أرض الواقع؛ من دَعم شعبيّ للمقاومة الفلسطينيّة ولجيش الإنقاذ، ومن مواقف عالية النّبرة لممثّلي الشّيعة في البرلمان بضرورة التّصدِّي والمقاومة، ما يشير بوضوح إلى تجذُّرِ فكرة مقاومة المشاريع الصّهيونيّة وقيام الكيان الغاصب، والتّحذير من خطره وضرورة مقاومته بين الشّيعة اللّبنانيّين، سواء على الصّعيد الرّسميّ أو الشّعبيّ.

وعليه؛ فقد أخذت مواجهة العصابات الصّهيونيَّة بُعدًا عقائديًّا قوميًّا، ما فرض تحدِّيات كثيرة تتَّصل بسبل المواجهة والدّعم والصّمود، وكانت الدولة اللّبنانيّة عبر حكوماتها المتعاقبة معنيَّة بالدّفاع عن الجنوب؛ كونه أرضًا لبنانيَّة، وعن الجنوبيِّين؛ كونهم مواطنين لبنانيِّين، إلَّا أنَّ الحكومات اللّبنانيّة كانت تتهرّب من تلك المواقف.

لكنَّ مواقف النوّاب الشّيعيّين في المجلس النّيابيّ، بعد قرار التّقسيم 1947م، دلَّت على مدى الالتزام بالقضيَّة الفلسطينيَّة، والوقوف إلى جانب الشّعب الفلسطينيّ؛ بتصنيف قضيَّة فلسطين تتقدَّم على سائر القضايا التي تشغل اللّبنانيّين، كما صرّح النّائب عبد الله الغطيمه الذي دعا المجلس النّيابيّ: «أن يعمل كلّ ما في وسعه لنصرة القضيّة الفلسطينيّة من تخصيص اعتمادات وتقديم مدرّبين وشراء أسلحة وعتاد،

← مراكز الهاتف المنشأة في العام 1952م، في بلدات: عدلون وجويّا وتبنين والعدَيْسة والخيام، وآخر يتعلَّق برصد مبالغ في الموازنة لاستكمال مشروع مستشفى تبنين الحكوميّة التي بدأ بناؤها في العام 1948م.

محاضر مجلس النّوّاب اللّبنانيّ (1922م - 2012م)، الدّور التّشريعيّ السّابع -العقد الاستثنائيّ الثّاني- الجلسة السّابعة عشرة، الثّلاثاء 10 آذار 1953م.

1- المركز العربيّ للمعلومات، لبنان (1949م - 1985م): الاعتداءات الإسرائيليَّة، يوميات-وثائق-مواقف، ص 28-11.

حتَّى يعلم العالَم العربيّ، أنَّ قضيّة فلسطين فوق جميع القضايا اللّبنانيّة الشّاغلة، وأنَّ لبنان سيعمل حتَّى المستحيل على تقويض صرح الصّهيونيّة المتطفِّلة...».

في حين عكس السّيِّد محمّد صفيّ الدّين عميق المشاعر التي يحملها الشّيعة الجنوبيّون دعمًا للفلسطينيّين ورفضًا لقرار التّقسيم، عندما قال: «إنِّي لا أتكلَّم الآن لأستثير الحماس لقضيّة فلسطين، ولا لأُعلن عزم لبنان وإجماعه على نصرة فلسطين العربيَّة بالدّم والمال، فذلك أمرٌ قد فرغنا منه، ووهبنا له أنفسنا وما نملك، ولن نرجع عنه ولو تبدَّلت الأرض غير الأرض والسّماء غير السّماء»[1].

هذا الموقف المتقدِّم لممثِّلي الشّيعة في مجلس النّوّاب اللّبنانيّ ضِدَّ الحركة الصّهيونيّة وقرارات تهويد فلسطين، كشف عن مدى التّناغم الشّعبيّ والرّسميّ الشّيعيّ في الوقوف إلى جانب الفلسطينيِّين في محنتهم بتصنيفها محنة مشتركة، ما جعل منطقة الجنوب عرضة لاعتداءات العصابات الصّهيونيّة قبيل إعلان الكيان الغاصب في العام 1948م وبعده.

شكلّت مجزرة حولا، في العام 1949م، ذروة الهمجيَّة الصّهيونيَّة ضِدَّ الشّيعة اللّبنانيّين، وجعلت العداء مستحكمًا مع الصّهاينة، وهذا ما تعكسه مواقف السيّد عبد الحسين شرف الدّين الذي أفتى بوجوب الجهاد في فلسطين، ووجَّه نداءً مفتوحًا إلى رئيس الجمهوريّة آنذاك، بشارة الخوري، والذي كان بمثابة تقريع على تقصير الدّولة اللّبنانيّة، ذكَّره فيه بوجوب دفاع الدّولة اللّبنانيّة عن الأراضي اللّبنانيّة

1- بينما دعا -في الجلسة نفسها- النَّائب يوسف الزين إلى تشكيل لجنة برلمانيَّة لدعم فلسطين بالمال والرّجال؛ لأنَّ قرار التّقسيم يعكس إرادة القويّ على الضّعيف. للتّوسّع في مداخلات النّوّاب الشّيعة على قرار التقسيم، انظر: محاضر مجلس النّوّاب اللّبنانيّ (1922م - 2012م)، الدّور التّشريعي السّادس -العقد العاديّ الثّاني العام 1947م، محضر الجلسة العاشرة، الجمعة 5 كانون الأوَّل العام 1947م.

وفي الجلسة الحادية عشرة، كانت مداخلة للنّائب أحمد الأسعد أكَّد فيها على دعم القضيَّة الفلسطينيَّة والوقوف ضدَّ قرار التَّقسيم قائلًا: «وبصفتي نائبًا عن جبل عامل، أقول باسم الشَّعب الذي أُمثِّله: أنَّ العامليّين، على اختلاف طبقاتهم وبأجمعهم، مجاهدون ومتطوِّعون لكي يَفْدوا فلسطين وعروبتها ووحدتها بكلّ غالٍ ونفيس، بالمُهَج والأرواح، مقتفين خطى رجالات العرب الأحرار وسائرين على النّهج اللّبنانيّ؛ لكي يكون جبل عامل تُجاه الخطر في الرَّعيل الأوَّل للنّضال عن عروبة فلسطين ووحدتها».

محاضر مجلس النّوّاب اللّبنانيّ 1922م - 2012م، الدَّور التّشريعي السّادس -العقد العاديّ الثّاني العام 1947م- محضر الجلسة الحادية عشرة، الإثنين 29 كانون الأوَّل 1947م.

والمواطنين اللّبنانيّين، ورعاية الموجودين على الحدود: «فإنْ لم يكن مِنْ قدرة على الحماية، أَفَلَيْسَ مِنْ طاقةٍ على الرّعاية؟ وإذا لم تُؤَدَّ الحقوق، فلماذا يستمرّ العقوق؟ فإذا قرأتم السّلام على جبل عامل فقُلْ السّلام عليك وعلى لبنان»[1].

كما أنّ الرّئيس عادل عسيران، وفي مداخلة له، تعقيبًا على بيان وزارة رياض الصّلح مع بداية الولاية الثّانية لرئيس الجمهوريّة بشارة الخوري، والتي حجب فيها الثّقة عنها في جلسة 15 تشرين الأوّل مِنَ العام 1949م، يتّهم فيها حكومة رياض الصّلح بالتّقصير في سياسة الدّفاع عن فلسطين وحدود لبنان، ويدعو إلى الأخذِ بأسباب القوّة، فقد قال:

«فأنا لا أنكر على الذين حَكَموا في أثناء محنة فلسطين أنّ رائدهم في إنقاذها كان حُسن النّيّة، ولكنّهم قادوها إلى الفشل المحتوم، إمّا لأنّهم ليسوا أهلًا لتلك القيادة، أو لأنّهم تمشّوا على سياسة غير رشيدة أدّت إلى هذه النّتيجة... إنّنا فقدنا فلسطين وسطّرنا فيها أبشع ما يمكن أنْ يُسطِّره تاريخ أُمّة من الأُمَم، ومَحَوْنا ماضيًا مِنْ أَمْجَد الصّفحات سجّله العرب عبر التّاريخ، ودَحَضْنا روايات كُنّا نتباهى بها، وحمّلْنا أنفسنا والأجيال المقبلة عبئًا ثقيلًا. مهما ربّيناهم على التّضحية، هيهات، أنْ يتمكّنوا من زحزحته عن كاهلهم، وهيهات، أنْ يتمكّنوا مِن إنقاذ فلسطين مِنَ الدّولة الصّهيونيّة التي عرفنا جيّدًا مدى نفوذها... ولكن قولوا لي: ماذا تفيد علاقاتنا مع الدّول الأجنبيّة والقريبة بعد أنْ أُصبنا بهزيمة فلسطين واختراق اليهود لحدودنا؟ وإذا كانت هيئة الأُمم قد أَجبرت الصّهيونيّين على الجلاء عن حدودنا، فإنّ أُفُق الصّهيونيّين أَوْسَع بكثير ممّا نتصوّر... نُريد أنْ نكون محترمين وعظماء وكلّ شيء، ولكنّ الإرادة بالكلام لا تُفيد، فعلينا أنْ نعمل لكي نصبح أقوياء، وعلينا أن نفهم اللّغة الدّوليّة التي لا تعرف إلّا أنّ الحقّ للقوّة. فلو أثبتنا قوّتنا في الدّفاع عن حدودنا وفي معركة فلسطين، لكنّنا أقوياء وأثبتنا أنّنا لا شيء. وهكذا، لن تفيدنا شيئًا هذه الصّداقات الدّوليّة، فنحن إنّما نطلب العَطف وإذا شاءت ذلك الدّول الكبرى لكفى اللّه المؤمنين شرّ القتال...»[2].

1- عبد الحسين شرف الدّين، موسوعة الإمام السّيّد عبد الحسين شرف الدّين، الوثائق والخطب والمراسلات الإجازات والتّقريظات، ج9، ص 507.

2- عادل عسيران، محاضر مجلس النّوّاب اللّبنانيّ (1922م - 2012م)، الدّور التّشريعيّ السّادس -العقد الاستثنائيّ الأوّل للعام 1949م- محضر الجلسة الخامسة.

التّحوُّلات الكبرى في الواقع الشّيعيّ

يظهر من تتبُّع الأحداث والوقائع التي جَرَت على المسرح اللّبنانيّ بين العامَين (1943م ـ 1959م)، بأنَّ مرحلة الاستقلال وما تلاها، شهدت مجموعة من التّحدِّيات أفرزت تحوُّلات كبيرة في واقع الشّيعة اللّبنانيّين، أهمّها:

1. قبول الشّيعة وعيًا وممارسة بالهوية اللّبنانيّة:

لم تَعُدْ الهُويَّة اللّبنانيّة محلَّ تجاذب بين قاعدة الشّيعة الشّعبيّة ونُخَبهم السّياسيّة والاجتماعيّة والدّينيّة المتنوّعة، ولا سيّما أنَّ المناخ الإسلاميّ عمومًا، وَجَدَ في الميثاق بين بشارة الخوري ورياض الصّلح إطارًا تواصليًّا مع الجوار العربيّ والإسلاميّ يجعل من لبنان الجديد دولة شراكة بين مكوّناته الطّائفيّة المختلفة. لذلك؛ اندفعوا في نضالهم السّياسيّ بالعمل ما أمكن لتحصيل حقوق الشّيعة على أنّهم مواطنين لبنانيِّين، لهم ما لغيرهم من حقوق وعليهم ما على غيرهم من واجبات، مدافعين عن الشّرعيّة الوطنيّة في الزَّود عن مؤسّساتها ومطالبة الحكومات المتعاقبة القيام بواجباتها تُجاه المناطق التي يعيشون فيها، والتي عانت مِنَ الإهمال والتّهميش المُزمِنين.

هذا القبول لم يترافَقْ مع تطوُّر الحضور الشّيعيّ في أجهزة الدّولة وإدارتها، ولا في حضور الدّولة وأجهزتها الفاعلة في المناطق الشّيعيّة في تلك المدَّة (1943م ـ 1959م)؛ بل يمكن رصد برودة الشّركاء الرّئيسين ـ مِنْ مسلمين ومسيحيِّين ـ في منح الشّيعة ومناطقهم ما يستحقُّون مِنْ خدمات ومواقع في بنيَة الدّولة العميقة، الأمر الذي يدفعنا إلى الاعتقاد بأنَّه خلال المدَّة الفاصلة بين (1943م ـ 1959م) «لم يكن ثمّة فاعل سياسيّ اسمه الطّائفة الشّيعيّة. كان ثمّة زعماء شيعيّو المذهب، ما يُقسِّمهم أكثر بكثير ممّا يُوحِّدهم. انقسامهم الأكبر كان بين شيعة الجنوب وشيعة البقاع الذين تتحكّم «العشيرة» بتنظيمهم الاجتماعيّ...»[1]. مع خصوصيَّة منطقة جبيل الملحقة بالزّعامة المارونيّة في المنطقة، وشيعة بعبدا ـ المتن الجنوبيّ (البرج، الغبيري، الحارة)، فقد كانوا متأثِّرين سياسيًّا بتوجّهات الغالبيَّة المارونيَّة في جبيل والمتن الجنوبيّ، واجتماعيًّا بسبب التّعليم والوظيفة الرّسميّة، فباتوا يُشبهون جيرانهم الموارنة اجتماعيًّا، نتيجة التّعليم والوظيفة.

1- حازم صاغية، «الصّراع على الزّعامة الشّيعيَّة في لبنان (1)»، موقع درج .https://daraj.com، 25 كانون الثّاني 2019.

ذلك كلّه، أضعف التّأثير السّياسيّ الشّيعيّ في السّياسة العامَّة في لبنان، وأبطأ مِنَ التّغيير الإيجابيّ في الواقع الشّيعيّ الخدماتيّ والوظيفيّ والأمنيّ. فظهر الشّيعة في صورة المطالِب بالاعتراف بموقعه الوطنيّ ضمن القسمة الطّائفيَّة الجديدة.

2. الانتقال من سياسة المطلوبيّة الصّرفة إلى سياسة تثبيت الشّراكة:

مثّلت الاحتجاجات الشّعبيّة الّتي نظّمت في العام 1946م، بعد إقصاء صبري حمادي عن رئاسة مجلس النّوّاب لمصلحة النّائب الأرثوذكسيّ حبيب أبي شهلا، تجربة اعتراضيّة نيابيّة وشيعيّة، على «المؤامرة المُحاكة» ضِدّ الطّائفة الشّيعيّة[1]. كما أنَّ تقدُّم ثلاثة من النّوّاب الشّيعة باستقالتهم من المجلس النّيابيّ: عادل عسيران ورشيد بيضون وكاظم الخليل، في 16 كانون الأوّل 1946م، رفضًا لطريقة اختيار الوزراء وتشكيل الحكومة التي كانت برئاسة رياض الصّلح، واعتراضًا على عدمِ الأخذ برأيهم، والاكتفاء برأي أحمد الأسعد وحلفائه، كانت مؤشّرًا واضحًا علىَ طريقة عمل عهد الرّئيس بشارة الخوري وحليفه رياض الصّلح بالاعتماد في تحالفاته الشّيعيّة على قوّة أحمد الأسعد دون سواه، ما أثار حفيظة مناوئيه الذين عبّروا عن رفضهم بطريقة غير مسبوقة، على الرّغم من رفض المجلس النّيابيّ بالإجماع هذه الاستقالة[2]. وهكذا تصرَّف كميل شمعون مع مناوئيه من الزّعامات

1- MAE, Syrie-Liban Cabinet Politique, No 785, Octobre 29, 1946, Revendication de la Communauté Chiites, Lettre de Armand de Cayla, Ministre de France au Liban à Bidault, présent du gouvernement provisoire de la République Française.
تمارا الشّلبي، «جبل عامل ونشوء الدّولة اللّبنانيّة»، ص 260.

2- نصّ استقالة النّوّاب الشّيعة الثّلاثة:
«حضرة رئيس مجلس النّوّاب الأفخم، لقد حاولنا منذ بدء حياة هذا المجلس أنْ نُحوِّل مجرى السّياسة مِنَ الاتّجاه الذي سَرَتْ عليه إلى اتّجاه أفضل يكون بمصلحة الوطن. واتَّبعنا مختلف الوسائل والطّرق والأساليب الشّخصيّة والبرلمانيّة؛ لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، علَّنا نتمكَّن مِنَ النّهوض بهذا الوطن إلى المستوى اللّائق بأبنائه بعد أنْ تحقَّق هذا العهد الاستقلاليّ. فكنَّا نُمنَى بالفشل، وظلَّت العَقَبات العديدة تَحُول دون تحقيق أهدافنا ودون فوز رغبات الأُمَّة. إنَّ هذا الأسلوب الذي اتُّبِعَ في تشكيل الحكومة الحاضرة لا يختلف عن الأساليب والأهداف التي اتُّبِعَت في تشكيل الحكومات السّابقة، وكلّ ذلك لا يترك مجالًا في مستقبل أصلح. فاحتجاجًا على هذه السّياسة والأساليب المتَّبَعة، نُقدِّم استقالتنا مِنَ المجلس الكريم؛ لنعود إلى الشَّعب فنرى رأيه بما يجب أن تسير عليه البلاد مع قبول فائق الاحترام.
16 كانون الأول سنة 1946 ←

التّقليديّة الشّيعيّة، أحمد الأسعد وصبري حمادي، بعد أن استبعدهما عن الوزارة، وحاول إقصاء ما تيسَّر باعتماد الدّوائر الانتخابيّة الصّغيرة؛ ما عزَّز من مواقع حلفائه عادل عسيران وكاظم الخليل ومحمود عمّار في داخل الطّائفة.

ولكن، كان الشّيعة على الدّوام، في تلك المدَّة، «الصّدى» لصوت الأقوى مارونيًّا وسُنّيًّا؛ ما أبرز وعيًا ذاتيًّا شيعيًّا على المستوى الشّعبيّ، وبنسبة أقلّ عند النّخب بالتّفاوت بينهم وبين الآخرين، بضرورة التّغيير، ولا سيّما بعد موجات النّزوح باتّجاه بيروت، والهجرة تُجاه الدّول الأفريقيّة والأميركيَّتين. وهذا ما ستشهده المرحلة اللّاحقة مع بداية العهد الشّهابيّ، ومجيء الإمام موسى الصّدر إلى لبنان واستقراره فيه نهائيًّا.

3. التّحوُّل في البنيَة الاجتماعيّة للطّائفة الشّيعيّة في لبنان:

شكَّلَ النّزوح الشّيعيّ مِنَ البقاع والجنوب تحوُّلًا في البنيَةِ الاجتماعيّة الشّيعيَّة، وشكّل فرصة لكثير من العائلات والأفراد النّازحين باتّجاه بيروت والمُدُن الأخرى؛ لقياس حجم الفوارق بينهم وبين الآخرين. فقد أدرك هؤلاء حجم التّفاوت بينهم وبين اللّبنانيّين الآخرين، ومدى الغُبن اللّاحق بمناطقهم، بعد أنْ سَكنوا في أحياء الصّفيح في برج حمّود والنَّبْعَة وحيّ اللّجا، والمناطق المجاورة للعاصمة (أحزمة البؤس)، وشكّلوا في سنوات قليلة خزّانًا جماهيريًّا لكلّ حركات التّغيير، ظهرت نتائجه في الحراكِ الشّيعيّ في ثورة 1958م ضِدَّ كميل شمعون، والتي عكست حماسة المناطق الشّيعيّة للمشاركة فيها مدى تأثُّر الشّيعة آنذاك بالمدِّ القوميّ، وطَوْقهم إلى التّوازن ورفع الحرمان المناطقيّ، ولا سيّما وأنَّ جوهر الثّورة المذكورة كان على خلفيَّة سياسيَّة ـ قوميّة، مناطقيّة ـ اجتماعيّة؛ ثورة الأطراف على المركز، وغضب المواطنين المسحوقين في الشّمال والجنوب والبقاع على الأقلِّيَّة الحاكمة.

ولكن، على الرّغم من قساوة النّزوح على الشّيعة، فقد حوَّلهم بالتّدريج إلى طائفة مدينيَّة، تأثَّرت بحياة المدينة من تعليم وطبابة ووظيفة، الأمر الذي ساعد في ما بعد في إيجاد نخب مِن خارج إطار عائلات المكانة الإقطاعيّة وتفرُّعاتها، وحوَّل النّزوح مِن نقمة إلى نعمة. فالإحصاءات المتعلِّقة بالمدَّة الزّمنيّة الفاصلة بين

← عادل عسيران، رشيد يوسف بيضون، كاظم الخليل».

محاضر مجلس النّوّاب 1922م2012-م، الدّور التّشريعيّ الخامس -العقد العاديّ الثّاني للعام 1946م- محضر الجلسة الثّانية عشرة، السّبت 21 كانون الأوَّل 1946م.

مـا قبـل الاسـتقلال ومـا بعـده، لغايـة 1959م، تؤكّـد أنَّ سياسـة الحكومـات المتعاقبـة الاقتصاديّـة، سـاهمت فـي إفـراغ الرّيـف اللّبنانـيّ، ولا سـيَّما فـي البقـاع والجنـوب مِـنْ سـاكِنيه؛ فـإنّ التّـوزّع النّسـبيّ لسـكّان لبنـان بيـن المـدن والأريـاف بيـن (1932م ـ 1970م)، يُظهـر بوضـوح أنَّ سُـكّان المُـدُن زادوا بنسـبة أكبـر مِـنَ الضّعـف على حسـاب سُـكّان الأريـاف. فبعـد أنْ كان سـكّان المُـدُن في لبنـان لا يتجـاوزون في العـام 1932م نسـبة 32.6%، وسـكّان الأريـاف 67.4%، تسـاوت تقريبًـا نسـبة سُـكّان المُـدُن في العـام 1959م مع سـكّان الأريـاف، 50.75% مـن نسـبة السّـكّان في المُـدُن مقابـل 49.25% في الأريـاف، لتصـل في العـام 1970م إلى 61.2% مقابـل 38.8% لسـكّان الأريـاف[1]؛ مـا يعطـي دلالـة واضحـة على حجـم الاسـتقطاب المدينـيّ لسـكّان الأريـاف.

4. بداية تَشكُّل بُنيَة سياسيَّة رديفة ومواجهة للبُنيَة التّقليديَّة:

شـكّلت تلـك المُـدَّة، (1943م ـ 1959م)، الإرهاصـات الأُولـى لبدايـة الانزيـاح ـ ولا سـيَّما في صفـوف الشّـباب ـ عـن البنيَـة السّياسـيّة التّقليديّـة، فأضحـت الأحـزاب اليسـاريّة واليمينيّـة اللّبنانيّـة[2] تتَّصـف بجاذبيَّـة اسـتقطابيَّة إلـى صفوفهـا، مسـتفيدة مـن طَـوْقِ هـؤلاء الشّـباب إلـى التّغييـر الشّـامل؛ مثل نمـوذج الملتحقِيـن بالأحزاب اليسـاريّة، أو إلـى امتـلاك «للـدّور» المؤثِّـر فـي النّظـام والإدارة اللّبنانيّـة؛ مثـل المنخرطيـن فـي الأحـزاب اليمينيّـة، وتمنحهـم مِظَلَّـة سياسـيّة وخدماتيَّـة بعيـدة عـن قبضـة عائـلات المكانـة الإقطاعيَّـة وزعامتهـا التّقليديَّـة، خصوصًـا فـي الأماكـن المختلطـة أو التي تشـهد حضـورًا ديموغرافيًّـا ضعيفًـا.

ذلـك كلّه، أوقع السّـاحة الشّـيعيَّة في ثالوث الاسـتقطاب المثلَّث، بيـن الزّعامة التّقليديَّة والأحـزاب اليمينيَّـة والأحـزاب اليسـاريَّة، مع تفـوُّق واضـح في تلـك المـدَّة، (1943م ـ 1959م)، للزّعامـة التّقليديَّـة، ونجاحهـا فـي إبقائهـا على العصـب القبلـيّ عبـر جدليَّـة الحمايـة والـولاء، وتسـجيل خروقـات طفيفـة لأحـزاب اليسـار المتنوِّعـة على مسـتوى

1- République Libanaise Ministère de L'agriculture : Direction des études et de la coordination (L'agriculture Libanaise stratégie et politique agricole), Annexe III, l'espace rural Libanais par Michelle Khouzami.

2- انخـرط الشّـباب الشّـيعيّ بشـكل متزايـد فـي إطـار جديـد -لـم يعهـده فـي غالبيَّتِـه- هـو إطـار الأحـزاب غيـر التّقليديَّـة اليسـاريَّة: الحـزب الشّـيوعيّ اللّبنانـيّ (1924م)، الحـزب القوميّ السّـوريّ (1932م)، حـزب البعـث العربـيّ الاشـتراكيّ (1947م)، الحـزب التّقدُّمـيّ الاشـتراكيّ. والأحـزاب اليمينيَّـة: حـزب الوطنيِّيـن الأحـرار، حـزب الكتلـة الوطنيَّـة، حـزب الكتائـب.

استقطابها للنّخب الشّابَّة الشّيعيَّة الصّاعدة؛ مثل حزب البعث والحزب الشّيوعيّ، ونجاح الأحزاب اليمينيَّة؛ مثل حزب الوطنيِّين الأحرار (الشّمعونيَّة)، وحزب الكتلة الوطنيّة (الكتلويِّين)، في استقطاب بعض رموز عائلات لها مكانتها المدينيّة.

هذا «الهجوم» مِنَ اليمين واليسار على السّاحة الشّيعيّة، أوجَدَ ارتباكًا في الاجتماع الشّيعيّ في تسييل المفاهيم السّياسيّة والاجتماعيّة العابرة إليه من تلك الأحزاب؛ لكنَّها في المقابل أوجدت مناخًا جدليًّا، وقابليَّة لنشر وعي سياسيّ وأفكار تقدُّميَّة جديدة، ولا سيَّما تلك التي حملتها الأحزاب اليساريّة النّاشطة في السّاحة الشّيعيَّة؛ مثل حزب البعث والحزب الشّيوعي، وحمْل تلك الأحزاب لشعارات مطلبيَّة وصدامها مع الزّعامة التّقليديَّة، ما أثار الأسئلة على مشروعيَّة رجال الإقطاع التّقليديِّين، وأوجد حالة من الاهتزاز في صورتهم، ولا سيَّما لدى جيل الشّباب، الأمر الذي فتح الباب واسعًا في ما بعد، أمام بعض القيادات الدّينيَّة الشّيعة، وعلى رأس هؤلاء الإمام موسى الصّدر، لإدارة عمل سياسيّ-اجتماعيّ-دينيّ منذ بداية السّتِّينيَّات، سحب بساط الزّعامة بالتّدريج من تحت البنيَة السّياسيّة التّقليديّة، وصولًا إلى إسقاطها بالكامل بعد الطّائف.

في الخلاصة، وبعد تتبُّع الأحداث التّاريخيَّة ما بين (1943م ـ 1959م)، وتحليل الواقع الشّيعيّ اللّبنانيّ على المستويات السّياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والأمنيّة، يمكن القول: إنّ هذه المرحلة كانت استمرارًا للحقبة التي سبقتها في عهد الانتداب، على مستوى التّهميش المجتمعيّ للتّشيُّع اللّبنانيّ. ولكنَّها، في الوقت نفسه، حملت بذور الوعي الذّاتيّ والنّهضة الشّاملة للتّشيُّع اللّبنانيّ، والتي ستشهد المرحلة الزّمنيَّة الثّانية 1960م ـ 1990م قفزاتها النّوعيّة، إذ ارتكزت على ثلاثة مداميك أساسيَّة:

1. حركة الإمام موسى الصّدر السّياسيّة والثّقافيَّة والاجتماعيّة التي زعزعت الحرمان الاجتماعيّ والوظيفيّ.
2. انتصار الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران، والتي شكلّت غطاءً إقليميًّا للتّشيُّع اللّبنانيّ على غرار بقيَّة الطَّوائف.
3. انطلاقة المقاومة الإسلاميَّة (1982م ـ 1985م) التي حقَّقت الانتصارات ورسَّخت معادلات جديدة في الصّراع مع العدوّ، شعر فيها اللّبنانيّون عمومًا، والشّيعة خاصَّة، بالأمن والأمان بعد سنوات من الاعتداءات والاجتياحات والقتل والتّدمير.

قائمة المصادر والمراجع

1. محاضر مجلس النّوّاب اللّبنانيّ (1922م2012-م):

- أحمد الأسعد، محاضر مجلس النواب اللّبنانيّ (1922م ـ 2012م)، الدّور التّشريعيّ السّادس ـ العقد العاديّ الثّاني العام 1947م ـ محضر الجلسة الحادية عشرة، الإثنين 29 كانون الأوّل 1947م.
- رشيد بيضون، محاضر مجلس النواب اللّبنانيّ (1922م ـ 2012م)، الدّور التّشريعيّ الخامس ـ العقد العاديّ الأوّل للعام 1944م ـ محضر الجلسة التّاسعة، يوم الخميس الواقع في 11 أيّار العام 1944م.
- رشيد بيضون، محاضر مجلس النّواب اللّبنانيّ (1922م ـ 2012م)، الدّور التّشريعيّ الخامس ـ العقد الاستثنائيّ الأوّل للعام 1945م ـ محضر الجلسة الأولى، الثّلاثاء 14 آب العام 1945م.
- عادل عسيران، رشيد يوسف بيضون، كاظم الخليل، محاضر مجلس النّواب (1922م ـ 2012م)، الدّور التّشريعيّ الخامس ـ العقد العاديّ الثّانيّ للعام 1946م ـ محضر الجلسة الثّانية عشرة، السّبت 21 كانون الأوّل 1946م.
- عادل عسيران، محاضر مجلس النّوّاب اللّبنانيّ (1922م ـ 2012م)، الدّور التّشريعيّ السّادس ـ العقد الاستثنائيّ الأوّل للعام -1949 محضر الجلسة الخامسة، السّبت 15 تشرين الأوّل العام 1949م.
- محمّد صفيّ الدّين، محاضر مجلس النّوّاب اللّبنانيّ (1922م ـ 2012م)، الدّور التّشريعيّ السّادس ـ العقد الاستثنائيّ الأوّل العام 1947م ـ محضر الجلسة الثّالثة ـ الدّورة الثّانية، الإثنين 29 أيلول 1947م.
- محمد علي غطيمه، محاضر مجلس النّوّاب اللّبنانيّ (1922م ـ 2012م)، الدّور التّشريعيّ السّادس ـ العقد الاستثنائيّ الأوّل للعام 1947م ـ محضر الجلسة الثّانية، الدّورة الثّانية، 27 أيلول 1947م.
- محمد علي غطيمه، محاضر مجلس النّوّاب اللّبنانيّ (1922م ـ 2012م)، الدّور التّشريعيّ السّابع ـ العقد الاستثنائيّ الثّاني ـ الجلسة السّابعة عشرة، الثّلاثاء، 10 آذار 1953م.
- محاضر مجلس النّواب اللّبنانيّ (1922م ـ 2012م)، الدّور التّشريعيّ السّابع

ـ العقد الاستثنائيّ الأوّل ـ محضر الجلسة الثّانية، الثّلاثاء 23 أيلول 1952م. (نتائج التّصويت لانتخاب كميل شمعون رئيسًا للجمهوريّة).
- يوسف الزين، محاضر مجلس النّوّاب اللّبنانيّ (1922م ـ 2012م)، الدّور التّشريعيّ السّادس ـ العقد العاديّ الثّاني العام 1947م، محضر الجلسة العاشرة، الجمعة 5 كانون الأوّل 1947م.

2. الكتب

- بعلبكي، أحمد، الزّراعة اللّبنانيّة وتدخُّلات الدّولة في الأريافِ مِنَ الاستقلال حتّى الحرب الأهليّة، ط1، بيروت ـ باريس، منشورات البحر الأبيض المتوسّط ـ عويدات، لا تاريخ.
- حلّاق، حسّان، تاريخ لبنان المعاصر 1913م ـ 1952م، ط2، بيروت، دار النّهضة العربيّة، 1994م.
- حمدان، طليع، تطوّر البنية المجتمعيَّة في الجنوب اللّبنانيّ 1943م ـ 1975م، ط1، بيروت، دار الفارابيّ، 2016م.
- الخازن، فريد، الميثاق الوطنيّ في أبعاده الدّاخليَّة والخارجيَّة وفي ميزان التّفسير والتّطبيق، في اليوبيل الذّهبيّ لاستقلال لبنان، مجموعة باحثين، ط1، بيروت، منشورات الجامعة اللّبنانيّة، 1996م.
- الخوري، بشارة، حقائق لبنانيَّة، لا ط.، بيروت، منشورات لبنانيَّة، ج1، لا تاريخ.
- ربّاط، إدمون، التّكوين التّاريخيّ للبنان السّياسيّ والدّستوريّ، لا ط.، بيروت، منشورات الجامعة اللّبنانيّة، ج2، 2002م.
- شرف الدِّين، عبد الحسين، موسوعة الإمام السّيِّد عبد الحسين شرف الدِّين: الوثائق والخطب والمراسلات الإجازات والتّقريظات، تحقيق مركز العلوم والثّقافة الإسلاميَّة، قسم إحياء التُّراث الإسلاميّ، ط2، ج9، 1431هـ/2010م.
- الشّلبي، تمارا، جبل عامل ونشوء الدّولة اللّبنانيَّة، ط1، بيروت، دار النّهار، 2017م.
- صليبي، كمال، تاريخ لبنان الحديث، ط7، بيروت، دار النّهار، 1991م.
- مراد، محمَّد، المجالس البلديَّة والاختياريَّة، تطوُّر وظائف السّلطة القاعديَّة في المجتمع اللّبنانيّ، ط1، بيروت، دار الفارابي، 1997م.

- Corm G., Contribution à l'étude des sociétés multiconfessionnelles, Librairie générale de droit et de jurisprudence (L.G.D.J), Paris, 1971.

3. دراسات وأبحاث:

- Mission (IRFED). Besoins et possibilités de développement du Liban; Tome II, République Libanaise Ministère du plan: Liban 1960-1961, p. 56, 71.
- MAE, Syrie-Liban, Cabinet Politique, Nº 785, Octobre 29, 1946, Revendication de la Communauté Chiites, Lettre de Armand de Cayla, ministre de France au Liban à Bidault, président du gouvernement provisoire de la République Française.
- République Libanaise Ministère de L'agriculture: Direction des études et de la coordination (L'agriculture Libanaise stratégie et politique agricole), Annexe III, l'espace rural Libanais par Michelle Khouzami.
- النّجدة الشّعبيّة اللّبنانيّة، مؤسَّسة البحوث والاستشارات، دراسة حول الأوضاع الصّحّيَّة في لبنان، عدد الصّفحات 510، بيروت، 1984م، ص 145 .
- المركز العربيّ للمعلومات: «لبنان (1949م ـ 1985م) الاعتداءات الإسرائيليَّة، يوميّات ـ وثائق ـ مواقف»، بيروت، الطّبعة الأولى، 1986م.

4. مقالات ومقابلات:

- حازم صاغية، «الصّراع على الزّعامة الشّيعيّة في لبنان (1)»، موقع درج https://daraj.com، 25 كانون الثّاني 2019م.
- سمير صبرا، مجلّة الشّراع، تحقيق من 3 حلقات بعنوان «أحزاب سادَتْ ثُمّ بادَتْ»، العدد (185)، 1985/9/30م، العدد (186)، 1985/10/7م، العدد (187) 1985/10/14م.
- صحيفة المقطّم، القاهرة، العدد (16203)، الصّادر مساء يوم الأحد 8 حزيران 1941م.

- طلال عتريسي، «ماذا يريد الشّيعة من دولتهم؟»، مقال منشور في جريدة النّهار، 2010/8/25م.
- مجلّة العرفان، «خلاصة الأنباء»، العدد (3)، الأوّل من شباط 1946م.
- يوسف إبراهيم يزبك، مقابلة أجراها يوسف إبراهيم يزبك مع الرّئيس بشارة الخوري، مجلّة الأسبوع العربيّ البيروتيّة، العدد (66)، 12 أيلول 1960م.